



المسار القضائي نحو معلومات قابلة للمقارنة عالميًا فيما يتعلق بأسواق رأس المال

دليل الاختصاص القضائي الأولي لاعتماد معايير المجلس
الدولي لمعايير الاستدامة (ISSB) أو استخدامها بأي شكل آخر



في دليل الاختصاص القضائي، يشير مصطلح "اعتماد معايير المجلس الدولي لمعايير الاستدامة أو أي استخدام آخر لها" إلى مجموعة من الأساليب التي قد تتبعها الدول "لإعتماد معايير المجلس الدولي لمعايير الاستدامة (ISSB) أو تطبيقها أو الاسترشاد بها بطريقة أخرى" عند إدراج متطلبات الإفصاح المتعلقة بالاستدامة في الأطر القانونية والتنظيمية. يشمل هذا النطاق النهج التي تنطوي على اعتماد أو استخدام المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية S1 والمعيار الدولي لإعداد التقارير المالية S2 بشكل مباشر، بالإضافة إلى فرض متطلبات الإفصاح المحلية المتعلقة بالاستدامة (أو المعايير) التي تم إعدادها لتقديم نتائج متوافقة وظيفيًا مع تلك الناتجة عن تطبيق المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية S1 والمعيار الدولي لإعداد التقارير المالية S2.

يهدف الدليل القضائي الأولي لاعتماد معايير المجلس الدولي لمعايير الاستدامة (ISSB) أو استخدامها بأي شكل آخر (دليل الاختصاص القضائي) إلى تعزيز الإفصاحات المتسقة والقابلة للمقارنة عالميًا بشأن المناخ وغيره من الإفصاحات المتعلقة بالاستدامة في أسواق رأس المال، وذلك من خلال اعتماد معايير المجلس الدولي لمعايير الاستدامة أو استخدامها بأي شكل آخر على المستوى الدولي. ويحل هذا الدليل محل معاينة دليل الاختصاص القضائي الأولي لاعتماد أو استخدام معايير المجلس الدولي لمعايير الاستدامة (ISSB)، المنشورة في فبراير 2024، ويكون مكملًا للمسار القضائي نحو تنفيذ المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية S1 والمعيار الدولي لإعداد التقارير المالية S2—نظرة عامة على دليل الاعتماد المنشور في يوليو 2023، الذي رحبت به المنظمة الدولية لهيئات الأوراق المالية (IOSCO).

يعتمد دليل الاختصاص القضائي أيضًا على مصادقة المنظمة الدولية لهيئات الأوراق المالية (IOSCO) الخاصة بالمعيار الدولي لإعداد التقارير المالية S1/المتطلبات العامة للإفصاح عن المعلومات المالية المتعلقة بالاستدامة والمعيار الدولي لإعداد التقارير المالية S2/الإفصاحات المتعلقة بالمناخ ودعوة المنظمة الدولية لهيئات الأوراق المالية (IOSCO) لأعضائها للنظر في الطرق التي من خلالها يتم اعتماد معايير المجلس الدولي لمعايير الاستدامة (ISSB) أو تطبيقها أو الاسترشاد بها في سياق ترتيباتهم القضائية ما من شأنه تعزيز المناخ المتسق والقابل للمقارنة بالإضافة إلى الإفصاحات الأخرى المتعلقة بالاستدامة الخاصة بأسواق رأس المال.

يهدف دليل الاختصاص القضائي إلى:

- دعم الدول من خلال توفير **المعلومات** التي قد تكون مفيدة أثناء إعداد وتخطيط مساراتها نحو اعتماد معايير المجلس الدولي لمعايير الاستدامة (ISSB) أو استخدامها بشكل آخر؛ و
- دعم **الشفافية** في أسواق رأس المال والهيئات التنظيمية والسلطات الأخرى ذات الصلة بالإضافة إلى الجهات الفاعلة الأخرى بشأن التقدم المحرز نحو توفير معلومات قابلة للمقارنة حول المخاطر والفرص المتعلقة بالاستدامة لأسواق رأس المال العالمية من خلال تحديد الميزات التي يتم أخذها في الاعتبار عند وصف وتلخيص النهج القضائية نحو اعتماد معايير المجلس الدولي لمعايير الاستدامة (ISSB) أو استخدامها.

ترد المصطلحات المعرفة في المسرد بخط مائل في أول ظهور لها في دليل الاختصاص القضائي.

يهدف دليل الاختصاص القضائي إلى تعزيز المناخ المتسق والقابل للمقارنة على المستوى العالمي فضلاً عن الإفصاحات الأخرى المتعلقة بالاستدامة فيما يتعلق بأسواق رأس المال من خلال اعتماد معايير المجلس الدولي لمعايير الاستدامة (ISSB) أو استخدامها على المستوى الدولي، مع تقديم معايير المجلس الدولي لمعايير الاستدامة (ISSB) بطريقة تتعامل مع الاعتبارات القضائية على محمل الجد.

يركز دليل الاختصاص القضائي على دعم المسارات القضائية نحو توفير معلومات قابلة للمقارنة عالمياً في أسواق رأس المال من خلال اعتماد معايير المجلس الدولي لمعايير الاستدامة (ISSB) أو أي استخدام آخر لها. يمثل دليل الاختصاص القضائي هذا دليلاً أولياً. ستقوم مؤسسة المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية (IFRS) بتنقيح وتحديث دليل الاختصاص القضائي للنظر في تطوير معايير المجلس الدولي لمعايير الاستدامة (ISSB) بما يتخطى حدود المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية S1 والمعيار الدولي لإعداد التقارير المالية S2 بالإضافة إلى النهج المختلفة لاعتماد المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية S1 والمعيار الدولي لإعداد التقارير المالية S2 أو استخدامهما في الدول المختلفة حيث تصبح هذه النهج واضحة بمرور الوقت. تتوقع مؤسسة المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية (IFRS) بدء إجراء المراجعة لتحديث دليل الاختصاص القضائي في غضون ثلاث سنوات عقب الانتهاء منه.

تخطط مؤسسة المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية (IFRS) لتحديث الملفات التعريفية للدول والمناطق التنظيمية ذات الطراز الرفيع ونشرها، مع الاسترشاد في ذلك بالمناقشات الثنائية مع الدول. سيتم تحديث هذه الملفات التعريفية باستخدام الميزات المنصوص عليها في دليل الاختصاص القضائي. ستصف الملفات التعريفية الحالة بالإضافة إلى التقدم المحرز نحو فرض متطلبات الإفصاح المتعلقة بالاستدامة - بما في ذلك اعتماد معايير المجلس الدولي لمعايير الاستدامة (ISSB) أو استخدامها - في الولايات القضائية الفردية. سيتم إعداد الملفات التعريفية عند الانتهاء من النهج الخاص بالدول فيما يتعلق بالإبلاغ عن الاستدامة وعندما لم تعد هناك حاجة إلى إجراء المزيد من المشاورات - أي عند إعلان الدول هذا الأمر بطريقة رسمية أو عند وضع اللزمات الأخيرة على قراراتها بشأن اعتماد معايير المجلس الدولي لمعايير الاستدامة (ISSB) أو استخدامها أو حال فرض متطلبات الإفصاح المتعلقة بالاستدامة. من خلال دليل الاختصاص القضائي ونشر الملفات التعريفية للدول، تعزز مؤسسة المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية (IFRS) توفير الشفافية لأسواق رأس المال والهيئات التنظيمية والسلطات الأخرى المعنية بالإضافة إلى الجهات الفاعلة الأخرى بشأن التقدم المحرز في الاختصاص القضائي نحو اعتماد معايير المجلس الدولي لمعايير الاستدامة (ISSB) أو أي استخدام آخر لها.

ستمكن هذه الشفافية الجهات الفاعلة الأخرى من فهم إلى أي مدى ستدعم متطلبات الإفصاح الناشئة في مختلف الدول الاتساق العالمي وقابلية مقارنة المعلومات المتعلقة بالمناخ وغيرها من المعلومات المتعلقة بالاستدامة.

سيعمل دليل الاختصاص القضائي أيضاً على تجهيز مؤسسة المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية (IFRS) بشكل أفضل للاضطلاع بجهودها وتنسيقها لدعم الهيئات التنظيمية الدولية والسلطات الأخرى ذات الصلة والمنظمات الدولية (بما في ذلك مجلس مراقبة مؤسسة المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية (IFRS) والمنظمة الدولية لهيئات الأوراق المالية (IOSCO) ومجلس الاستقرار المالي) في تشجيع ومراقبة اعتماد معايير المجلس الدولي لمعايير الاستدامة (ISSB) أو استخدامها بطريقة من شأنها أن تعزز المناخ المتسق والقابل للمقارنة على المستوى الدولي بالإضافة إلى الإفصاحات الأخرى المتعلقة بالاستدامة للمستثمرين.

14	القسم 1 — مسار اعتماد معايير المجلس الدولي لمعايير الاستدامة (ISSB) أو استخدامها بشكل آخر
14	1-1 — قرار السياسة
14	1-1-1 — تحديد الأساس المنطقي للسياسة لاعتماد المجلس الدولي لمعايير الاستدامة (ISSB) أو استخدامها بشكل آخر
16	1-1-2 — تحديد الكيانات المشمولة بالنطاق وتاريخ التطبيق
17	1-1-3 — شرح كيفية المضي قدماً في عملية اعتماد معايير المجلس الدولي لمعايير الاستدامة (ISSB) أو استخدامها
18	2-1 — خطة المشروع
18	1-2-1 — إعداد خطة المشروع (خارطة الطريق)
18	2-2-1 — الأدوار والمسؤوليات: تحديد الجهة المسؤولة والجهات المعنية، والتواصل بشأنها.
19	2-2-3 — تحديد المشكلات في التشريعات واللوائح المحلية
19	2-2-4 — حقوق الطبع والنشر والترخيص والترجمة
20	3-1 — الموارد
20	1-3-1 — تحديد وتخطيط الموارد
21	2-3-1 — بناء القدرات من قبل مؤسسة المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية (IFRS)
22	القسم 2 — برنامج التنفيذ التنظيمي
24	القسم 3 — خصائص ووصف النهج المستخدمة لدى الدول لاعتماد معايير المجلس الدولي لمعايير الاستدامة (ISSB) أو استخدامها
24	1-3-1 — فوائد الشفافية والوضوح فيما يتعلق بالنهج الخاصة بالدول
26	2-3-1 — الملفات التعريفية للدول بالإضافة إلى أوصاف النهج المتبعة لدى الدول
27	3-3-1 — سمات النهج الخاصة بكل دولة
28	1-3-3 — الوضع التنظيمي أو القانوني
29	2-3-3 — درجة التوافق
30	3-3-3 — الكيانات المستهدفة — الكيانات الخاضعة للمساءلة العامة
31	4-3-3 — الكيانات الخاضعة للمساءلة العامة — قطاعات السوق
32	5-3-3 — وضع الإفصاحات
33	6-3-3 — الكيان المُبلِّغ
33	7-3-3 — إعداد التقارير المزدوجة
33	8-3-3 — تاريخ السريان
34	9-3-3 — الإعفاءات الخاصة بالتحول
35	10-3-3 — التعديلات الخاصة بالدول
37	11-3-3 — متطلبات الإفصاح الإضافية
38	4-3 — النهج المتبعة في الدولة لاعتماد معايير المجلس الدولي لمعايير الاستدامة (ISSB) أو استخدامها بشكل آخر

39	3-4-1 — الالتزام باعتماد معايير المجلس الدولي لمعايير الاستدامة (ISSB) أو استخدامها بشكل آخر
39	3-4-2 — دمج معايير المجلس الدولي لمعايير الاستدامة (ISSB) بشكل جزئي
40	3-4-3 — السماح باستخدام معايير المجلس الدولي لمعايير الاستدامة (ISSB)
40	3-4-4 — اعتماد معايير المجلس الدولي لمعايير الاستدامة (ISSB) مع تحول ممتد
41	3-4-5 — اعتماد معايير المجلس الدولي لمعايير الاستدامة (ISSB) مع تحول مقيد
41	3-4-6 — اعتماد متطلبات المناخ في معايير المجلس الدولي لمعايير الاستدامة (ISSB)
42	3-4-7 — اعتماد معايير المجلس الدولي لمعايير الاستدامة (ISSB) بشكل كامل
43	3-5 — تأكيد الامتثال لمعايير المجلس الدولي لمعايير الاستدامة (ISSB)

مسرد المصطلحات

44

المقدمة

المعلومات الأساسية

- 1 تهدف مؤسسة المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية (IFRS) - كما هو منصوص عليه في ميثاقها—إلى إعداد معايير عالية الجودة ومقبولة عالميًا (يشار إليها باسم "المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية") لإعداد التقارير المالية للأغراض العامة وتعزيز وتسهيل الاعتماد العالمي للمعايير الدولية لإعداد التقارير المالية واستخدامها وتطبيقها بشكل صارم.¹
- 2 يتم إعداد المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية من قبل هيئتي وضع المعايير في مؤسسة المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية:
 - مجلس معايير المحاسبة الدولية (IASB)؛ و
 - المجلس الدولي لمعايير الاستدامة (ISSB).
- 3 تلقى على عاتق مجلس معايير المحاسبة الدولية (IASB) مسؤولية وضع مجموعة من المعايير المحاسبية (يشار إليها باسم "معايير المحاسبة الدولية لإعداد التقارير المالية") كما تلقى على عاتق المجلس الدولي لمعايير الاستدامة مسؤولية إعداد مجموعة من معايير الإفصاح عن الاستدامة (يشار إليها باسم "معايير الإفصاح عن الاستدامة الخاصة بالمعايير الدولية لإعداد التقارير المالية" أو "معايير المجلس الدولي لمعايير الاستدامة").
- 4 تهدف هذه المجموعات التكميلية من المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية إلى توفير معلومات عالية الجودة تتسم بالشفافية وتكون قابلة للمقارنة في القوائم المالية وفي إفصاحات الاستدامة المفيدة للمستثمرين والمشاركين الآخرين في أسواق رأس المال العالمية عند اتخاذ القرارات الاقتصادية. قد تجد الأطراف الأخرى، مثل الهيئات التنظيمية والسلطات الأخرى ذات الصلة وأفراد الجمهور بخلاف المستثمرين، معلومات مفيدة أيضًا في القوائم المالية والإفصاحات الخاصة بالاستدامة.
- 5 لقد أظهر الامتثال العالمي لمعايير المحاسبة الدولية لإعداد التقارير المالية فوائد المواءمة مع مجموعة واحدة من المعايير الدولية. عززت معايير المحاسبة الدولية لإعداد التقارير المالية المعلومات المقدمة للمستثمرين على الصعيدين المحلي والدولي، مما أدى إلى زيادة وتنوع فرص الاستثمار، وهو ما سمح للكيانات بزيادة رأس المال بشكل أكثر كفاءة بالإضافة إلى خفض تكلفة رأس المال وتجنب تعقيدات التنقل عبر مجموعة من المتطلبات المختلفة.
- 6 لقد أقرت المنظمة الدولية لهيئات الأوراق المالية (IOSCO) بفوائد معايير المحاسبة الدولية. في عام 2000، أوصت المنظمة الدولية لهيئات الأوراق المالية (IOSCO) بأن يسمح أعضاؤها باستخدام معايير المحاسبة الدولية لإعداد التقارير المالية في البورصات العالمية. ومنذ ذلك الحين، أصبحت معايير المحاسبة الدولية لإعداد التقارير المالية هي اللغة العالمية "الفعلية" للتقارير المالية، حيث يتم استخدامها على نطاق واسع في الاقتصادات المتقدمة والناشئة والنامية على حد سواء. يطالب عدد كبير من الدول الآن استخدام معايير المحاسبة الدولية لإعداد التقارير المالية لجميع الكيانات المدرجة في البورصة أو معظمها، في حين تسمح بعض الدول الأخرى باستخدامها.

1 انظر ميثاق مؤسسة المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية، بصيغته المحدثة في نوفمبر 2021.

معايير الإفصاح عن الاستدامة للمعايير الدولية لإعداد التقارير المالية

7

في يونيو 2023، أصدر المجلس الدولي لمعايير الاستدامة المعايير الأولية له — المتطلبات العامة للإفصاح عن المعلومات المالية المتعلقة بالاستدامة الخاصة بالمعيار الدولي لإعداد التقارير المالية S1 بالإضافة إلى الإفصاحات المتعلقة بالمناخ للمعيار الدولي لإعداد التقارير المالية S2 — عقب مشاركة ومشاورات مكثفة مع الجهات الفاعلة الأخرى على مستوى العالم.

وضع المجلس الدولي لمعايير الاستدامة المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية S1 والمعيار الدولي للتقارير المالية S2 استجابة لما يلي:

- طلب المستثمرين والجهات الأخرى في السوق للحصول على معلومات دقيقة وموثوقة وقابلة للمقارنة من الكيانات حول المخاطر والفرص المتعلقة بالاستدامة؛
- تحديد الهيئات العالمية المعنية بصنع السياسات والهيئات التنظيمية، مثل مجموعة السبع ومجموعة العشرين والمنظمة الدولية لهيئات الأوراق المالية ومجلس الاستقرار المالي، لأهمية تقديم معلومات عالية الجودة حول الاستدامة كعامل تمكين أساسي لحسن سير عمل أسواق رأس المال، بما يساهم في بناء الثقة والمرونة والكفاءة فضلاً عن الشفافية والمساءلة؛
- رغبة العديد من صانعي السياسات والهيئات التنظيمية والمستثمرين على مستوى العالم في معالجة المشهد المجزأ للمعايير والمتطلبات الطوعية المتعلقة بالاستدامة التي تضيق المزيد من التكلفة والتعقيد والمخاطر إلى الكيانات والمستثمرين.

8

تم وضع المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية S1 والمعيار الدولي لإعداد التقارير المالية S2 لتوفير مزايا المعلومات القابلة للمقارنة عالمياً بشأن المناخ والمخاطر والفرص الأخرى المتعلقة بالاستدامة فيما يتعلق بأسواق رأس المال. تهدف هذه المعايير إلى تسهيل الانتقال من بيئة الإفصاحات الطوعية المتعلقة بالاستدامة، والمقدمة وفقاً لمجموعة واسعة من أطر إعداد تقارير الاستدامة، إلى نظام يتاح من خلاله للكيانات أن تفصح عن المعلومات المتعلقة بالاستدامة وفقاً لمعايير مقبولة عالمياً، تعمل ضمن أطر قانونية وتنظيمية.

9

خلص المجلس الدولي لمعايير الاستدامة إلى أن مزايا تنفيذ المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية S1 والمعيار الدولي لإعداد التقارير المالية S2 ستفوق التكاليف. ومع ذلك، يقر المجلس أيضاً بأن هذا الانتقال سوف يستلزم حدوث تغيير جوهري وأن الكيانات قد تواجه تحديات في التنفيذ والتكاليف التي ستتباين اعتماداً على حالة استعدادها والظروف الأخرى الخاصة بالكيان أو الدولة.

10

عند النظر في مدى تفوق مزايا تنفيذ المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية S1 والمعيار الدولي لإعداد التقارير المالية S2 على تحديات التنفيذ والتكاليف، لاحظ المجلس الدولي لمعايير الاستدامة أن الامتثال القضائي لإطار إعداد التقارير العالمي قد يمثل أحد المحددات الهامة لثقة أصحاب رأس المال في نظام الإفصاح في سوق رأس المال. وترتبط المصادقية الدولية لأسواق رأس المال في الدولة ارتباطاً وثيقاً بسلامة إطارها التنظيمي والتزامها بالمبادئ والمعايير بالإضافة إلى أفضل الممارسات الدولية. هذا وتؤدي المعايير المقبولة عالمياً إلى تحسين وصول الكيانات المحلية إلى أسواق رأس المال الدولية بشكل عام. كما أنها تشجع الاستثمار الأجنبي المباشر وتتيح الفرصة أمام تدفقات رأس المال. قد يؤدي تنفيذ المعايير المقبولة عالمياً أيضاً إلى تجنب علاوات المخاطر الناشئة عن عدم فهم المستثمرين العالميين المحتملين للمعايير المحلية أو أوجه التباين عن المعايير الدولية أو تكييفها.²

2 انظر تحليل التأثيرات على المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية S1 والمعيار الدولي لإعداد التقارير المالية S2 (<https://www.ifrs.org/content/dam/ifrs/project/general-sustainability-related-disclosures/effects-analysis.pdf>).

مصادقة المنظمة الدولية لهيئات الأوراق المالية (IOSCO)

- 11 يعد الاعتماد الشامل والأوسع نطاقاً أو الاستخدام الآخر لمعايير المجلس الدولي لمعايير الاستدامة (ISSB) من قبل الدول أمراً بالغ الأهمية في تقديم معلومات مناخية متسقة وقابلة للمقارنة وغيرها من المعلومات المالية المتعلقة بالاستدامة لأسواق رأس المال في جميع أنحاء العالم وفي معالجة أوجه القصور الملحوظة في الشفافية وقابلية المقارنة للمعلومات التي حددها المشاركون في السوق والهيئات التنظيمية العالمية.
- 12 في تقريرها الصادر في يونيو 2021 حول *إفصاحات المصدرين المتعلقة بالاستدامة*، أعادت المنظمة الدولية لهيئات الأوراق المالية (IOSCO) التأكيد على الحاجة إلى تحسين اتساق تقارير الاستدامة وقابليتها للمقارنة وموثوقيتها للمستثمرين. وأفادت المنظمة بأنها تعمل على دعم احتياجات المستثمرين من المعلومات وقدرة الأسواق على التعرف على المخاطر والفرص المتعلقة بالاستدامة بالإضافة إلى تسهيل تخصيص رأس المال. كما أشارت المنظمة إلى الحاجة إلى تعزيز الشفافية وقابلية المقارنة لإثراء عملية صنع القرار الاستثماري وحماية المستثمرين من "التضليل البيئي".³
- 13 أسفرت أعمال تقصي الحقائق التي قامت بها المنظمة الدولية لهيئات الأوراق المالية (IOSCO) أن احتياجات المستثمرين لم تكن تُلبى بشكل كافٍ وأن العديد من المشاركين في السوق، بما في ذلك المصدرون،⁴ كانوا ينتظرون المساعدة من الجهات التنظيمية في تحقيق الوضوح والاتساق والجودة في إعداد تقارير الاستدامة عبر مختلف الدول.
- 14 في يوليو 2023، أرسلت المنظمة الدولية لهيئات الأوراق المالية (IOSCO) إشارة قوية إلى الدول المختلفة في جميع أنحاء العالم بأن معايير المجلس الدولي لمعايير الاستدامة مناسبة للاستخدام في أسواق رأس المال. وعقب إجراء مراجعة مستقلة وشاملة، خلصت المنظمة إلى أن معايير المجلس الدولي لمعايير الاستدامة يمكنها العمل كإطار عالمي فيما يتعلق بما يلي:
- الإفصاح عن المعلومات المالية المتعلقة بالاستدامة وذلك فيما يتعلق بجمع رأس المال والتداول؛ و
 - مساعدة الأسواق المالية العالمية المتكاملة على تقييم المخاطر والفرص ذات الصلة بالاستدامة بدقة، وتشكيل أساس مناسب لوضع إطار ضمان قوي لهذا الإفصاح.
- 15 وبناءً على ذلك، قامت المنظمة بالإجراءات التالية:
- دعوة أعضائها (الهيئات التنظيمية لأسواق رأس المال من أكثر من 130 دولة) إلى النظر في سبل تبني معايير المجلس الدولي لمعايير الاستدامة (ISSB) أو تطبيقها أو الاسترشاد بها بطريقة تعزز الإفصاحات المتسقة والقابلة للمقارنة بشأن المناخ وغيره من الإفصاحات المتعلقة بالاستدامة للمستثمرين؛ و
 - تشجيع الدول على النظر في تطبيق معايير المجلس الدولي لمعايير الاستدامة (ISSB) بشكل إلزامي أو السماح للكيانات باستخدام معايير المجلس الدولي لمعايير الاستدامة (ISSB) بشكل طوعي في سياق الدول عند عدم وجود إطار عمل واضح.

3 انظر تقرير المنظمة الدولية لهيئات الأوراق المالية (IOSCO) الصادر في يونيو 2021 حول *إفصاحات المصدرين المتعلقة بالاستدامة* وذلك من خلال الموقع الإلكتروني للمنظمة الدولية لهيئات الأوراق المالية (IOSCO): <https://www.iosco.org/library/pubdocs/pdf/IOSCOPD678.pdf>.

4 ينبغي فهم مصطلح "المصدر" على أنه يشير بشكل عام إلى الكيانات التي تجمع الأموال أو رأس المال في الأسواق العامة..

استراتيجية مؤسسة المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية (IFRS) لدعم اعتماد معايير المجلس الدولي لمعايير الاستدامة (ISSB)

16

تلتزم مؤسسة المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية (IFRS) بمواصلة المشاركة مع الهيئات التنظيمية والسلطات الأخرى ذات الصلة ودعمها، بما في ذلك الجهات المحلية المعنية بوضع المعايير الوطنية، أثناء اعتمادهم لمعايير المجلس الدولي لمعايير الاستدامة (ISSB) أو استخدامها. في دليل الاختصاص القضائي الأولي لا اعتماد أو استخدام معايير المجلس الدولي لمعايير الاستدامة (ISSB) (دليل الاختصاص القضائي)، يشير لفظ "اعتماد أو استخدام" و "اعتماد أو استخدام آخر" لمعايير المجلس الدولي لمعايير الاستدامة (ISSB) إلى مجموعة من الأساليب التي قد تتبعها الدول "لإعتماد أو تطبيق أو الاسترشاد" بمعايير المجلس الدولي لمعايير الاستدامة (ISSB) عند تقديم متطلبات الإفصاح المتعلقة بالاستدامة في أطرها القانونية والتنظيمية. يشمل هذا النطاق النهج التي تنطوي على اعتماد أو استخدام المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية S1 والمعايير الدولية لإعداد التقارير المالية S2 بشكل مباشر، بالإضافة إلى فرض متطلبات الإفصاح المحلية المتعلقة بالاستدامة (أو المعايير) التي تم إعدادها لتقديم نتائج متوافقة وظيفيًا مع تلك الناتجة عن تطبيق المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية S1 والمعايير الدولية لإعداد التقارير المالية S2 (المشار إليها باسم "المتطلبات ذات النتائج المتوافقة وظيفيًا").⁵

17

ستساعد مؤسسة المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية (IFRS) الدول على مواجهة التحديات لتسهيل الاعتماد في الوقت المناسب وبشكل متسق أو الاستخدام الآخر لمعايير المجلس الدولي لمعايير الاستدامة (ISSB). يشمل هذا الدعم ما يلي:

- إدراج آليات التناسب في المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية S1 والمعايير الدولية لإعداد التقارير المالية S2؛
- توفير إعفاءات التحول من بعض متطلبات الإفصاح في المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية S1 والمعايير الدولية لإعداد التقارير المالية S2 لفترة التقرير السنوية الأولى التي يطبق فيها الكيان المعايير (بشار إليها باسم "الإعفاءات القياسية الخاصة بالتحول")؛
- نشر دليل الاختصاص القضائي لمساعدة الجهات التنظيمية والسلطات الأخرى ذات الصلة على الاستعداد لاعتماد معايير المجلس الدولي لمعايير الاستدامة (ISSB) أو استخدامها بأي شكل آخر؛ و
- توفير دعم إضافي، بما في ذلك برامج التدريب وبناء القدرات للكيانات والهيئات التنظيمية والسلطات الأخرى ذات الصلة.

الشكل 1—استراتيجية مؤسسة المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية IFRS لدعم اعتماد معايير المجلس الدولي لمعايير الاستدامة (ISSB)



5 توفر متطلبات الإفصاح المحلية المتعلقة بالاستدامة (أو المعايير) التي تم إعدادها لتقديم نتائج متوافقة وظيفيًا مع تلك الناتجة عن تطبيق المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية S1 والمعايير الدولية لإعداد التقارير المالية S2 نفس المعلومات والنتائج المتعلقة بالمخاطر والفرص المتعلقة بالاستدامة والمفيدة للمستخدمين الأساسيين للتقارير المالية للأغراض العامة. يجب أن تفي الإفصاحات المتعلقة بالاستدامة المتوافقة وظيفيًا بالمعايير المنصوص عليها في الأسس المفاهيمية والمحتوى الأساسي والمتطلبات العامة في الفقرات 10-72 من المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية S1، من بين أمور أخرى.

آليات التناسب والتوجيه

- 18 قد تواجه بعض الكيانات عددًا من التحديات عند تطبيق معايير المجلس الدولي لمعايير الاستدامة (ISSB) للمرة الأولى أو لأسباب أخرى، مثل نقص الموارد بسبب حجمها أو تكلفة تنفيذ الأنظمة اللازمة أو جودة البيانات الخارجية المتاحة في أسواقها أو صعوبة الحصول على الخبرة اللازمة لتطبيق المعايير.
- 19 شجعت التعليقات الواردة من الجهات الفاعلة الأخرى المجلس الدولي لمعايير الاستدامة (ISSB) على النظر في مسائل التناسب ونطاق القدرات واستعداد الكيانات في جميع أنحاء العالم لتطبيق معايير المجلس الدولي لمعايير الاستدامة (ISSB). سعى المجلس الدولي لمعايير الاستدامة (ISSB) عند وضع المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية S1 والمعيار الدولي لإعداد التقارير المالية S2، إلى تحقيق التوازن بين احتياجات الكيانات وحالة استعدادها وحاجة المستثمرين إلى تعزيز الشفافية وقابلية المقارنة فيما يتعلق بالمعلومات التي يستندون إليها في قراراتهم الاستثمارية.
- 20 أدخل المجلس الدولي لمعايير الاستدامة (ISSB) في المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية S1 والمعيار الدولي لإعداد التقارير المالية S2، مفهوم "المعلومات المعقولة والقابلة للدعم المتاحة في تاريخ التقرير دون تكلفة أو جهد غير مبررين". ينطبق هذا المفهوم على المعلومات المطلوب استخدامها لإعداد الإفصاحات ويهدف إلى مساعدة الكيانات على تقديم الإفصاحات المطلوبة بموجب المعايير في المجالات التي يوجد فيها مستوى عالٍ من عدم اليقين في القياس أو النتائج. سيدعم المفهوم، الذي استخدمه مجلس معايير المحاسبة الدولية (IASB) سابقًا، الكيانات من خلال توجيهها للنظر في المعلومات المتاحة بشكل معقول ومن خلال توضيح أنها ليست بحاجة إلى إجراء بحث شامل عن المعلومات.
- 21 كما قدم المجلس الدولي لمعايير الاستدامة (ISSB) مفهوم "المهارات والقدرات والموارد المتاحة للكيان" لمعالجة التناسب. يسمح هذا المفهوم للكيانات بتطبيق مناهج نوعية (بدلاً من المناهج الكمية) وذلك في عدة حالات في المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية S1 والمعيار الدولي لإعداد التقارير المالية S2. تم تقديم هذا المفهوم لضمان قدرة الكيانات على تطبيق المتطلبات بطريقة تتناسب مع ظروفها مع الاستمرار في توفير معلومات مفيدة للمستثمرين.
- 22 يلخص الجدول 1 الآليات الواردة في المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية S1 والمعيار الدولي لإعداد التقارير المالية S2 المتعلقة بالتناسب.

الجدول 1—الآليات المتعلقة بالتناسب

الأنهج النوعية المسموح بها إذا كان الكيان يفتقر إلى المهارات أو القدرات أو الموارد	تقتصر المعلومات المستخدمة على ما هو معقول وقابل للدعم ومتاح دون تكلفة أو جهد غير مبررين	
نعم	نعم	تحديد الآثار المالية المتوقعة
نعم	نعم	تحليل السيناريوهات المتعلقة بالمناخ
—	نعم	قياس انبعاثات غازات الدفيئة (GHG) ضمن النطاق 3
—	نعم	تحديد المخاطر والفرص
—	نعم	تحديد نطاق سلسلة القيمة
—	نعم	حساب المقاييس في بعض الفئات عبر القطاع

23 يهدف فرض آليات لمعالجة التناسب في المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية S1 والمعيار الدولي لإعداد التقارير المالية S2 إلى مساعدة الكيانات، لا سيما عند تطبيق المعايير للمرة الأولى. يتم توفير توجيهات حول المتطلبات الرئيسية (بما في ذلك الأمثلة التوضيحية) في تطبيق المعايير للمساعدة. من المرجح أن تكون الآليات مفيدة بشكل خاص للكيانات التي قد تكون أقل قدرة على الامتثال لمتطلبات الإفصاح في المعايير.

الإعفاءات القياسية الخاصة بالتحول

24 قدم المجلس الدولي لمعايير الاستدامة (ISSB) إعفاءات قياسية خاصة بالتحول من المتطلبات المحددة في المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية S1 والمعيار الدولي لإعداد التقارير المالية S2 لتسهيل التطبيق الأولي للمعايير. تتوفر هذه الإعفاءات المؤقتة لجميع الكيانات خلال السنة الأولى التي يتم خلالها تطبيق المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية S1 والمعيار الدولي لإعداد التقارير المالية S2.

25 ستختلف وتيرة التقدم في اعتماد معايير المجلس الدولي لمعايير الاستدامة (ISSB) بحسب الدولة. يمكن للدول أن تنتظر في توسيع نطاق وتطبيق المتطلبات الواردة في المعايير على مراحل بناءً على عددٍ من المعايير المختلفة، بما في ذلك حجم الكيانات ومدى استعدادها النسبي، والصناعات وقطاعات السوق التي تعمل فيها. على سبيل المثال، قد تختار الدولة النظر في تقديم تمديدات موزعة للإعفاءات القياسية الخاصة بالتحول لفترات تتجاوز تلك المدرجة في المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية S1 والمعيار الدولي لإعداد التقارير المالية S2 لتسهيل تطبيق المعايير للمرة الأولى.

دليل الولاية القضائية الافتتاحي لاعتماد أو استخدام معايير ISSB الأخرى

26 لقد بلغ تقديم إفصاحات عالمية متسقة وقابلة للمقارنة وموثوقة بشأن الاستدامة مرحلة حاسمة. وتقوم الدول في جميع أنحاء العالم بتقديم مقترحات أو التشاور مع الجهات الفاعلة الأخرى بشأن المسارات المقترحة لاعتماد معايير المجلس الدولي لمعايير الاستدامة (ISSB) أو استخدامها في أطرها التنظيمية. يهدف دليل الاختصاص القضائي بشكل أساسي إلى دعم الدول أثناء الإعداد والتخطيط لمساراتها المحددة بغرض اعتماد أو معايير المجلس الدولي لمعايير الاستدامة (ISSB) أو استخدامها. يهدف هذا الدليل أيضًا إلى توفير الشفافية حول كيفية وصف مؤسسة المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية (IFRS) للنهج التي تتبعها الدول عند اعتماد معايير المجلس الدولي لمعايير الاستدامة (ISSB) أو استخدامها في تطوير أطرها التنظيمية.

27 عند إعداد دليل الاختصاص القضائي، يتمثل الهدف النهائي لمؤسسة المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية (IFRS) في تعزيز الإفصاحات المتسقة والقابلة للمقارنة عالميًا بشأن المناخ وغيره من الإفصاحات المتعلقة بالاستدامة في أسواق رأس المال، وذلك من خلال اعتماد معايير المجلس الدولي لمعايير الاستدامة (ISSB) أو استخدامها دوليًا، مع فرض المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية S1 والمعيار الدولي لإعداد التقارير المالية S2 بطريقة تتعامل مع الاعتبارات القضائية على محمل الجد. يوازن دليل الاختصاص القضائي بين الاعتبارات القضائية حول قابلية التوسع أو التطبيق التدريجي للمتطلبات في المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية S1 والمعيار الدولي لإعداد التقارير المالية S2 والأولويات القضائية لدمجها في الأطر القانونية والتنظيمية السائدة مع الحاجة إلى توفير قابلية للمقارنة والاتساق والموثوقية التي تتطلبها أسواق رأس المال.

دليل الاختصاص القضائي:

- 28 يوفر إطارًا محددًا لدعم الهيئات التنظيمية والسلطات الأخرى ذات الصلة أثناء عملية الإعداد والتخطيط لمساراتهم نحو اعتماد معايير المجلس الدولي لمعايير الاستدامة (ISSB) أو استخدامها.
- يحدد ميزات لإبلاغ ووصف النهج القضائية لاعتماد معايير المجلس الدولي لمعايير الاستدامة (ISSB) أو استخدامها في وضع الأطر التنظيمية، وتعزيز الاتساق في النهج الخاصة بالدول والجهات التنظيمية الداعمة والسلطات والكيانات الأخرى ذات الصلة في التحول إلى التطبيق الكامل للإفصاحات المطلوبة بموجب المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية S1 والمعيار الدولي لإعداد التقارير المالية S2.

- يحدد الأساس لتطوير الملفات التعريفية للدول التي تصف النهج الخاصة بالدول. تهدف هذه الملفات إلى تعزيز الشفافية لدى أسواق رأس المال والهيئات التنظيمية والسلطات الأخرى ذات الصلة والجهات الفاعلة الأخرى بشأن التقدم المحرز في الدولة فيما يتعلق بتوفير معلومات قابلة للمقارنة عالميًا من خلال اعتماد معايير المجلس الدولي لمعايير الاستدامة (ISSB) أو أي استخدام آخر لها. ستتمكن هذه الشفافية أسواق رأس المال من فهم مدى دعم متطلبات الإفصاح الناشئة لاتساق وقابلية مقارنة المعلومات المناخية وغيرها من المعلومات المتعلقة بالاستدامة التي تقدمها الكيانات للمستثمرين وفي مختلف الدول. قد تتطور النهج لدى الدول بمرور الوقت مع تقدم هذه الدول في مساعيها لفرض أو تعزيز متطلبات الإفصاح المتعلقة بالاستدامة.
 - يهدف إلى الحد من تشتت متطلبات الإفصاح المتعلقة بالاستدامة من خلال تشجيع الحد من التباين في كيفية اعتماد معايير المجلس الدولي لمعايير الاستدامة (ISSB) أو استخدامها من قبل الدول (بما في ذلك نهجها في التوسع والتطبيق التدريجي)، وبالتالي دعم قابلية مقارنة الإفصاحات.
 - يهدف إلى تجهيز مؤسسة المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية (IFRS) بشكل أفضل للاضطلاع بجهودها وتنسيقها لدعم الهيئات التنظيمية الدولية والسلطات الأخرى ذات الصلة والمنظمات الدولية (بما في ذلك مجلس مراقبة مؤسسة المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية (IFRS) والمنظمة الدولية لهيئات الأوراق المالية (IOSCO) ومجلس الاستقرار المالي) في تشجيع ومراقبة اعتماد معايير المجلس الدولي لمعايير الاستدامة (ISSB) أو استخدامها بطريقة تعزز المعلومات المتسقة والقابلة للمقارنة عالميًا لأسواق رأس المال.
- 29 يوفر دليل الاختصاص القضائي الأساس للمناقشات الثنائية بين الهيئات التنظيمية والسلطات الأخرى ذات الصلة ومؤسسة المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية (IFRS) حول المسارات الفعالة لتوفير معلومات قابلة للمقارنة عالميًا حول المخاطر والفرص المتعلقة بالاستدامة لأسواق رأس المال ويشجعها. سيساعد هذا الحوار أيضًا مؤسسة المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية (IFRS) في تحديد الاحتياجات التتقيفية وبناء القدرات في مختلف الدول مع الاسترشاد به في وضع برنامج تنفيذ تنظيمي لتلبية احتياجات الهيئات التنظيمية والسلطات الأخرى ذات الصلة.
- 30 يهدف دليل الاختصاص القضائي أيضًا إلى دعم الهيئات التنظيمية والسلطات الأخرى ذات الصلة في تحديد الدول التي تتبع نهجًا قضائيًا مشابهًا، مما يمكنهم من تقديم الدعم المتبادل وتبادل الخبرات إما على المستوى الثنائي أو من خلال الهيئات الدولية أو الإقليمية.
- 31 يتكون دليل الاختصاص القضائي من ثلاثة أقسام:
- القسم 1—يتضمن مسار اعتماد معايير المجلس الدولي لمعايير الاستدامة (ISSB) أو استخدامها بأي شكل آخر معلومات مفيدة للدول أثناء إعداد مساراتها والتخطيط لها بغرض اعتماد معايير المجلس الدولي لمعايير الاستدامة (ISSB) أو استخدامها بشكل آخر.
 - القسم 2—يحدد برنامج التنفيذ التنظيمي برنامج التنفيذ التنظيمي لمؤسسة المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية (IFRS) لمساعدة الهيئات التنظيمية والسلطات الأخرى ذات الصلة في إعداد مساراتهم واتخاذ القرارات المتعلقة باعتماد معايير المجلس الدولي لمعايير الاستدامة (ISSB) أو استخدامها بشكل آخر.
 - القسم 3—تحدد ميزات وأوصاف النهج القضائية لاعتماد أو استخدام معايير المجلس الدولي لمعايير الاستدامة (ISSB) الميزات التي يتم أخذها في الاعتبار عند وصف وتلخيص التقدم القضائي نحو اعتماد معايير المجلس الدولي لمعايير الاستدامة (ISSB) أو استخدامها بشكل آخر. سيتم استخدام وصف النهج القضائية لإعلام وتلخيص وتوفير الشفافية لأسواق رأس المال والهيئات التنظيمية والسلطات الأخرى المعنية بالإضافة إلى الجهات الفاعلة الأخرى بشأن التقدم المحرز في الاختصاص القضائي نحو اعتماد معايير المجلس الدولي لمعايير الاستدامة (ISSB) أو أي استخدام آخر لها.

المزيد من الدعم والأدوات للتنفيذ

- 32 نشر المجلس الدولي لمعايير الاستدامة تصنيف الإفصاح عن الاستدامة وفقاً للمعايير الدولية لإعداد التقارير المالية لتيسير إعداد التقارير الرقمية المنظمة بالإضافة إلى الطرق الفعالة للتعامل مع المعلومات المالية المتعلقة بالاستدامة والحصول عليها وتحليلها عند تطبيق المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية S1 والمعيار الدولي لإعداد التقارير المالية S2. يمكن لتصنيف الإفصاح عن الاستدامة وفقاً للمعايير الدولية لإعداد التقارير المالية تحسين إمكانية الوصول العالمية وقابليتها للمقارنة، وتسهيل الروابط بين المخاطر والفرص المتعلقة بالاستدامة والمعلومات المالية الأخرى.
- 33 تدعم مؤسسة المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية (IFRS) بناء القدرات لتنفيذ واعتماد معايير المجلس الدولي لمعايير الاستدامة (ISSB) من خلال إطار الشراكة، الذي تم إعداده لدعم الكيانات والمستثمرين والجهات الفاعلة الأخرى في سوق رأس المال أثناء استعدادهم لاستخدام معايير المجلس الدولي لمعايير الاستدامة (ISSB). تتعاون مؤسسة المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية (IFRS) مع المنظمات العامة والخاصة، على المستويين العالمي والمحلي، لضمان الاستعداد المتسارع فيما يتعلق بالدول لاعتماد معايير المجلس الدولي لمعايير الاستدامة (ISSB) أو استخدامها.⁶

6 تتوفر قائمة تضم شركاء مؤسسة المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية (IFRS) لبناء القدرات عبر الموقع الإلكتروني لمؤسسة المعايير الدولية لإعداد التقارير المالي (IFRS) : <https://www.ifrs.org/use-around-the-world/partnership-framework-for-capacity-building>.

القسم 1 — مسار اعتماد معايير المجلس الدولي لمعايير الاستدامة (ISSB) أو استخدامها بشكل آخر

34 يتضمن هذا القسم من دليل الاختصاص القضائي معلومات يمكن أخذها بعين الاعتبار من جانب الدول عند إعداد وتخطيط مسارها نحو اعتماد معايير المجلس الدولي لمعايير الاستدامة (ISSB) أو أي استخدام آخر لها.

1-1 — قرار السياسة

1-1-1 — تحديد الأساس المنطقي للسياسة لاعتماد المجلس الدولي لمعايير الاستدامة (ISSB) أو استخدامها بشكل آخر

35 يبدأ المسار نحو اعتماد معايير المجلس الدولي لمعايير الاستدامة (ISSB) أو استخدامها بتحديد الدولة لفرض متطلبات الإفصاح المتعلقة بالاستدامة في إطارها القانوني أو التنظيمي لتعزيز شفافية وكفاءة ونزاهة سوق رأس المال وضمان اتساق وقابلية مقارنة المعلومات التي يتم الإفصاح عنها مما يساعد على الحد من التضليل البيئي وتلبية الطلبات العالمية من جانب المستثمرين. قرار اعتماد معايير المجلس الدولي لمعايير الاستدامة (ISSB) أو استخدامها هو قرار سيادي. يمكن لكل دولة، بل وينبغي عليها، أن تتخذ هذا الخيار بناءً على ظروفها الخاصة، ونقطة انطلاقها، وحالة استعدادها، مع مراعاة فوائد الاعتماد واسع النطاق أو الاستخدام الآخر لمعايير المجلس الدولي لمعايير الاستدامة (ISSB) من أجل الأداء الفعال لأسواق رأس المال العالمية.

36 قد يختلف الأساس المنطقي للسياسة في مختلف الدول لاعتماد معايير المجلس الدولي لمعايير الاستدامة (ISSB) أو استخدامها بشكل آخر وقد يأخذ في الاعتبار ما يلي:

- وفقاً لما هو منصوص عليه من قبل المنظمة الدولية لهيئات الأوراق المالية (IOSCO) في [منهجيتها لتقييم تنفيذ أهداف ومبادئ تنظيم الأوراق المالية الخاصة بالمنظمة:](#)
يُعد الإفصاح الكامل عن المعلومات الجوهرية لقرارات المستثمرين الوسيلة الأهم لضمان حماية المستثمرين. وبذلك، يصبح المستثمرون أكثر قدرة على تقييم المخاطر والعوائد المحتملة لاستثماراتهم، وبالتالي حماية مصالحهم. ومن العناصر الأساسية لمتطلبات الإفصاح، ينبغي تطبيق معايير المحاسبة والتدقيق، وأن تكون هذه المعايير عالية الجودة ومقبولة دولياً.
- كما هو موضح من قبل المنظمة الدولية لهيئات الأوراق المالية (IOSCO) في تقريرها الصادر في يونيو 2021 حول [إفصاحات المصدر المتعلقة بالاستدامة:](#)
ينبغي أن يضمن الإطار التنظيمي تقديم الجهات المصدرة للمعلومات الجوهرية التي تمكن المستثمرين من اتخاذ قرارات استثمارية مستنيرة بشكل مستمر. وتدعم هذه المبادئ أهداف المنظمة الدولية لهيئات الأوراق المالية (IOSCO) في تعزيز حماية المستثمرين، ودعم الأسواق التي تتسم بالعدالة والفعالية والشفافية. ويتطلب ذلك مراعاة كفاية ودقة وتوقيت الإفصاحات المالية والإفصاحات المتعلقة بالاستدامة، بما في ذلك الإفصاح عن المخاطر الجوهرية لقرارات المستثمرين.
- يمكن أن يُسهّم اعتماد معايير المجلس الدولي لمعايير الاستدامة (ISSB) أو استخدامها في معالجة عامل "الخصم المحلي أو السوقي" الذي قد ينشأ بفعل عدم إلمام المستثمرين أو عدم يقينهم بشأن جودة وموثوقية وشمولية المتطلبات المحلية للمعلومات المالية المتعلقة بالاستدامة، أو مدى توافقها مع المعايير الدولية.

- ومن المتوقع أن يُحسّن اعتماد معايير المجلس الدولي لمعايير الاستدامة (ISSB) أو استخدامها وصول الكيانات المحلية إلى أسواق رأس المال الأجنبية فضلاً عن تشجيع الاستثمار الأجنبي المباشر.
- يمكن أن يُساعد اعتماد معايير المجلس الدولي لمعايير الاستدامة (ISSB) أو استخدامها في الحد من التكاليف المرتبطة بمتطلبات الإبلاغ المتباينة التي تتحملها الكيانات المحلية التي يتعين عليها الامتثال لأطر الإبلاغ في مختلف الدول، وتعتبر اعتماد معايير مجلس معايير الاستدامة الدولية (ISSB) أو استخدامها أمراً أساسياً لنظام إبلاغ يتسم بالفعالية والشفافية. وقد يكون مدى اندماج أسواق رأس المال في أي من الدول في النظام المالي العالمي، ومدى اندماج اقتصادها في سلاسل التوريد التجارية والصناعية العالمية أو الإقليمية، من العوامل ذات الصلة في هذا السياق.

37

ينبغي أن تتضمن عملية وضع سياسة لأي دولة بشأن اعتماد معايير المجلس الدولي لمعايير الاستدامة (ISSB) أو استخدامها مراعاة وضعها الخاص، بما في ذلك مدى جاهزية منظومة إعداد التقارير المؤسسية ذات الصلة. قد تختلف وتيرة اعتماد معايير المجلس الدولي لمعايير الاستدامة (ISSB) أو استخدامها تبعاً لعدة عوامل. في بعض الحالات، يكون الإطار التنظيمي والسياسي ذو الصلة في أي من الدول واضحاً ومحددًا بدقة، مع وجود حوكمة وترتيبات قانونية واضحة، كما أن جاهزية المشاركين في السوق وخبرتهم في إعداد التقارير المتعلقة بالاستدامة تسمح باتباع نهج مباشر ومبسط لاعتماد معايير المجلس الدولي لمعايير الاستدامة (ISSB) أو استخدامها.

38

في حالات أخرى، قد تؤثر حالة الجاهزية على وتيرة اعتماد معايير المجلس الدولي لمعايير الاستدامة (ISSB) أو استخدامها، سواء كان ينبغي تطبيق اعتبارات قابلية التوسع أو التدرج في التطبيق، أو القدرة على الاستفادة من متطلبات الإفصاح الحالية المتعلقة بالاستدامة وممارسات السوق.

39

تدعم معايير المجلس الدولي لمعايير الاستدامة (ISSB) الكيانات في تلبية احتياجات المستثمرين، بحيث تكون المعلومات المُفَصَّح عنها مفيدة في اتخاذ القرارات المتعلقة بتوفير الموارد للكيان.⁷ قد يكون لبعض الدول مصلحة في فرض متطلبات إضافية للإفصاح عن الاستدامة، وذلك لتلبية متطلباتها الخاصة أو احتياجات الجهات الفاعلة الأخرى الأوسع نطاقاً، بما يتجاوز احتياجات المستثمرين.

40

في مثل هذه الحالات، يمكن أن يؤدي إدخال متطلبات إفصاح إضافية لتلبية هذه الاحتياجات المعلوماتية إلى تحقيق نتائج متوافقة وظيفياً، شريطة ألا يؤدي ذلك إلى إخفاء المعلومات المطلوبة بموجب معايير المجلس الدولي لمعايير الاستدامة (ISSB).⁸ يمكن تحقيق نتائج متوافقة وظيفياً حتى إذا ما كانت متطلبات الإفصاح الإضافية تهدف إلى تلبية احتياجات الجهات الفاعلة الأخرى من غير المستثمرين.

7 يُعرّف المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية S1 التقارير المالية المُعدّة لأغراض العامة بأنها "تقارير تُقدّم معلومات مالية بشأن الكيان المبلغ، وتكون مفيدة للمستخدمين الأساسيين في اتخاذ القرارات المتعلقة بتوفير الموارد لهذا الكيان". تتضمن هذه القرارات ما يلي: (أ) شراء أدوات حقوق الملكية والسندات أو بيعها أو الاحتفاظ بها؛ (ب) تقديم أو بيع القروض وغيرها من أشكال الائتمان؛ أو (ج) ممارسة حقوق التصويت على إجراءات إدارة الكيان التي تؤثر على استخدام موارده الاقتصادية، أو التأثير عليها بأي شكل آخر. تتضمن التقارير المالية المُعدّة لأغراض العامة - على سبيل المثال لا الحصر - القوائم المالية لأغراض العامة للكيان والإفصاحات المالية المتعلقة بالاستدامة.

8 ويعكس هذا الأمر متطلبات المعيار الدولي للتقارير المالية S1. وعلى وجه الخصوص، تنص الفقرة 62 من المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية S1 على أنه "يجوز للكيان الإفصاح عن المعلومات المطلوبة بموجب معيار الإفصاح عن الاستدامة الصادر عن المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية في نفس مكان الإفصاح عن المعلومات المطلوبة لتلبية متطلبات أخرى، مثل المعلومات التي تتطلبها الجهات التنظيمية". يجب على الكيان التأكد من أن الإفصاحات المالية المتعلقة بالاستدامة يمكن تحديدها بوضوح وغير محجوبة بهذه المعلومات الإضافية. بالإضافة إلى ذلك، تنص الفقرة ب27 من المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية S1 على أنه "يجب على الكيان تحديد إفصاحاته المالية المتعلقة بالاستدامة بوضوح وتمييزها عن المعلومات الأخرى التي يقدمها الكيان". لا يجوز للكيان حجب المعلومات الجوهرية. ويتم الحكم على المعلومات بأنها محجوبة إذا ما تم توصيلها بطريقة يكون لها تأثير مماثل على المستخدمين الأساسيين حال حذف تلك المعلومات أو تحريفها. توفر الفقرة ب27 من المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية S1 أمثلة على الظروف التي قد تؤدي إلى حجب المعلومات الجوهرية.

يحتاج المشاركون في السوق، بما في ذلك المستثمرين والكيانات، إلى توضيح الأساس المنطقي للسياسة وراء الخطوات القضائية المخطط لها نحو اعتماد معايير المجلس الدولي لمعايير الاستدامة (ISSB) أو استخدامها بشكل آخر. يمكن أن تساعد المشاركة والتفاعل المناسبين مع المشاركين في السوق في بناء درجة من الإجماع تدعم إجراءات التنفيذ. يمكن للمشاركين في السوق الاستفادة من التوضيح الواضح وفي الوقت المناسب من قبل الجهات التنظيمية أو السلطات الأخرى ذات الصلة لما يلي:

- الأساس المنطقي الذي اتخذته إحدى الدول لاعتماد معايير المجلس الدولي لمعايير الاستدامة (ISSB) أو استخدامها؛
- خارطة طريق الدولة (انظر القسم 1.2—خطة/المشروع) ومسار اعتماد معايير المجلس الدولي لمعايير الاستدامة (ISSB) أو استخدامها، مع مراعاة الظروف الخاصة للدولة؛
- الكيانات الخاضعة لمتطلبات الإفصاح المتعلقة بالاستدامة، وأي اعتبارات تتعلق بقابلية التوسع أو التطبيق التدريجي؛ و
- إعداد عملية الاعتماد وترتيبات التحول والنظام التنظيمي النهائي الذي سيسود في الدولة.

2-1-1 — تحديد الكيانات المشمولة بالنطاق وتاريخ التطبيق

يؤثر الأساس المنطقي للسياسة العامة فيما يتعلق باعتماد معايير المجلس الدولي لمعايير الاستدامة (ISSB) أو استخدامها بأي شكل آخر، وحالة جاهزية الدولة، على القرار المتعلق بالكيانات المشمولة بالنطاق وتاريخ تطبيق المتطلبات. وتتباين مستويات طلب المستثمرين ومدى جودة تقارير الاستدامة بين الكيانات والدول. ومع تقدم الكيانات بمرور الوقت في فهمها وحوكمتها وجمع البيانات وقدرتها على تقييم الأمور المتعلقة بالاستدامة، قد تختار الدول النظر في قابلية التوسع أو التطبيق التدريجي للمتطلبات على مختلف الكيانات بطريقة تسمح للنظام باستيعاب الأمر بوتيرة سريعة.

عند تحديد الكيانات التي ينبغي أن تطبق متطلبات الإفصاح المتعلقة بالاستدامة، ينبغي مراعاة الإطار التنظيمي الحالي للدولة. على سبيل المثال، في حال قيام إحدى الدول بفرض متطلبات تنظيمية أو تحديد توجيهات بناءً على توصيات فريق العمل المعني بالإفصاحات المالية المتعلقة بالمناخ (TCFD)، أو معايير مجلس معايير المحاسبة للاستدامة (SASB)، أو إطار إعداد التقارير المتكاملة، وكانت أطر ومعايير إعداد التقارير هذه مستخدمة على نطاق واسع من قبل الكيانات التي ستخضع لتنظيم إعداد التقارير الخاصة بالاستدامة، فقد يكون التحول إلى معايير مجلس المعايير الدولية للاستدامة (ISSB) أسهل وذلك لأن العناصر المهمة من أطر ومعايير إعداد التقارير هذه مدمجة في معايير مجلس المعايير الدولية للاستدامة (ISSB).

قد يكون التحول إلى معايير المجلس الدولي لمعايير الاستدامة (ISSB) أسهل في المناطق التي تُستخدم فيها معايير مبادرة التقارير العالمية (GRI) على نطاق واسع. وعلاوة على ذلك، تنص الفقرة 57 من المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية S1 على أنه في حال عدم وجود معيار إفصاح عن الاستدامة ضمن المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية ينطبق تحديدًا على مخاطر أو فرص متعلقة بالاستدامة، يتعين على الكيان استخدام تقديره الخاص لتحديد المعلومات ذات الصلة بعملية اتخاذ القرار لدى مستخدمي التقارير المالية المُعدَّة للأغراض العامة، والتي تمثل المخاطر أو الفرص المتعلقة بالاستدامة بكل دقة. وينص الملحق (ج) من معيار إعداد التقارير المالية الدولية S1 على أنه يجوز للكيان الرجوع إلى معايير مبادرة التقارير العالمية (GRI) ومعايير التقارير الأوروبية للاستدامة، والنظر في مدى انطباقها عند اتخاذ هذا التقدير، وذلك في حدود ما تساعد هذه المصادر الكيان على تحقيق هدف معيار إعداد التقارير المالية الدولية S1، وبما لا يتعارض مع معايير الإفصاح عن الاستدامة ضمن المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية.

قد تقرر الدول إلزام الكيانات الخاضعة للمساءلة العامة فقط بمعايير المجلس الدولي لمعايير الاستدامة (ISSB) أو غيرها من متطلبات الإفصاح المتعلقة بالاستدامة، أو قد تسمح أو تلزم الكيانات غير الخاضعة للمساءلة العامة لاحقاً بتطبيق معايير المجلس الدولي لمعايير الاستدامة أو غيرها من متطلبات الإفصاح المتعلقة بالاستدامة. وقد تقرر الدول تشجيع الكيانات غير الخاضعة للمساءلة العامة على تطبيق توصيات فريق العمل المعني بالإفصاحات المالية المتعلقة بالمناخ (TCFD) كخطوة أولية استعداداً لتطبيق معايير المجلس الدولي لمعايير الاستدامة (ISSB) أو غيرها من متطلبات الإفصاح المتعلقة بالاستدامة.

3-1-1 - شرح كيفية المضي قدماً في عملية اعتماد معايير المجلس الدولي لمعايير الاستدامة (ISSB) أو استخدامها

عند وضع القرار السياسي، يجب توضيح كيفية تنفيذ السياسة وذلك للمشاركين في السوق، حتى يكونوا على دراية بكيفية حدوث التغيير فضلاً عن تمكنهم من التخطيط وفقاً لذلك.

قد تشترط بعض الدول اعتماد معايير المجلس الدولي لمعايير الاستدامة (ISSB) أو استخدامها وفقاً لاستراتيجيات مختلفة، منها:

- تقديم المتطلبات اعتباراً من تاريخ سريان واحد، أو ربما اعتباراً من سلسلة من التواريخ للكيانات ذات الأحجام المختلفة؛ و
- إحراز تقدم في مساراتهم خلال فترة التحول، ربما من خلال سلسلة من المراحل الرئيسية نحو اعتماد معايير المجلس الدولي لمعايير الاستدامة (ISSB) أو استخدامها.

قد يكون إحراز تقدم تدريجي على مدى فترة زمنية بمثابة استراتيجية مفيدة لاعتماد معايير المجلس الدولي لمعايير الاستدامة (ISSB) أو استخدامها بأي شكل آخر، إذا كان من الضروري لأي دولة بناء قدرات مهنية على مستويات متعددة من منظومة إعداد التقارير المؤسسية. وقد يكون بناء القدرات ضرورياً ليس فقط للكيانات، بل أيضاً لمقدمي خدمات الضمان، والجهات التنظيمية، والسلطات الأخرى ذات الصلة.

مع ذلك، يجب مراعاة بعض أوجه القصور المحتملة في الاستراتيجيات التي لا تُفضي إلى تقديم معلومات مالية متعلقة بالاستدامة تكون قابلة للمقارنة عالمياً، أو التي تُؤخر إجراء مثل هذه المقارنة خلال فترة التحول. يمكن أن تشمل أوجه القصور ما يلي:

- عدم القضاء التام على خطر "الخصم المحلي أو السوقي" في أي دولة حتى يتم تطبيق جميع المتطلبات ذات الصلة. ومن ناحية أخرى، لن يتمكن المستثمرون من الوصول إلى المعلومات المالية الكاملة والشاملة المتعلقة بالاستدامة من الكيانات ذات الصلة في الدولة وذلك طوال فترة التحول وصولاً إلى الإفصاح الكامل.
- استمرار حاجة الكيانات ذات الأنشطة العالمية إلى الامتثال لمتطلبات قد تختلف في دولة أخرى.
- عدم توفير قابلية مقارنة كاملة. لا يضمن إحراز تقدم تدريجي على مدى فترة زمنية إمكانية توفير مقارنة كاملة في الإفصاحات المتعلقة بالاستدامة من عام إلى آخر، وذلك بفعل تطور متطلبات إعداد التقارير خلال فترة التحول. كما أنه لا يسمح بمقارنة المعلومات بشكل كامل بين الكيانات ذات الأحجام المختلفة التي تمر بمراحل مختلفة من تطبيق معايير المجلس الدولي لمعايير الاستدامة (ISSB) أو متطلبات الإفصاح الأخرى المتعلقة بالاستدامة.

2-1 — خطة المشروع

1-2-1 — إعداد خطة المشروع (خارطة الطريق)

- 50 يمكن أن يستفيد الاعتماد الناجح أو الاستخدام الآخر لمعايير المجلس الدولي لمعايير الاستدامة (ISSB) من وضع خطة مشروع تفصيلية خاصة بالدولة (يُشار إليها غالبًا باسم خارطة الطريق) ونشرها، مع تحديد أهداف واضحة ومعالٍم رئيسية تُرسخ المساءلة. ستساعد خارطة الطريق الجهات على البدء في تخطيط وإعداد برامج التنفيذ الخاصة بها، وإحراز تقدم في مشاريع التنفيذ أثناء إقرار الإطار التنظيمي.
- 51 يُسهم نشر خارطة طريق تتضمن الأهداف والمراحل الرئيسية في تحديد العقبات التي يجب التغلب عليها عند اعتماد معايير المجلس الدولي لمعايير الاستدامة (ISSB) أو استخدامها بأي شكل آخر.

2-2-1 - الأدوار والمسؤوليات: تحديد الجهة المسؤولة والجهات المعنية، والتواصل بشأنها.

- 52 عادةً ما تقوم الدول التي نجحت في اعتماد معايير المحاسبة الدولية لإعداد التقارير المالية (IFRS) بتحديد وتزويد إما منظمة واحدة أو لجنة مشتركة بين الوكالات بالصلاحيات القانونية اللازمة لإدارة المشروع.
- 53 يُسهم وضوح الجهة التي تقود عملية الاعتماد في أي دولة في تيسير عملية التواصل والتفاعل مع مؤسسة معايير المحاسبة الدولية لإعداد التقارير المالية (IFRS).
- 54 سواء أكانت الجهات المعنية مشاركة في لجنة اعتماد معايير المجلس الدولي لمعايير الاستدامة (ISSB) أو استخدامها بأي شكل آخر، أو من خلال ترتيبات استشارية أخرى، فقد تشمل:
- السلطات الحكومية والوزارية المسؤولة عن إدخال تعديلات على التشريعات أو اللوائح المتعلقة بالتمويل المستدام و/أو إعداد تقارير الاستدامة.
 - السلطات المعنية بالأوراق المالية، والهيئات الرقابية الاحترازية، وغيرها من الهيئات الرقابية ذات الصلة التي لها ولايات تتعلق بأداء سوق رأس المال، وقواعد الإدراج، وحماية مصالح أصحاب رأس المال الأساسيين، والمسؤولة عن إنفاذ ومراقبة اللوائح ذات الصلة، بما في ذلك متطلبات إعداد التقارير.
 - أي جهة وطنية معنية بوضع المعايير، مسؤولة عن الاستدامة أو المحاسبة أو التقارير المؤسسية.
 - ممثلو المستثمرين، بصفتهن المستخدمين الرئيسيين للتقارير المالية المُعدّة للأغراض العامة للكيانات المحلية.
 - ممثلو الروابط المؤسسية أو الهيئات الصناعية، بصفتهن الجهات الأنسب لجمع الأسئلة التي قد تتناولها عملية الاعتماد، ولتقديم مدخلات حول التكاليف والفوائد المتعلقة باعتماد معايير المجلس الدولي لمعايير الاستدامة (ISSB) أو استخدامها، أو مدى جاهزية الكيانات المحلية.
 - ممثلو شركات التأمين والاستشارات، نظرًا لاتساع نطاق شبكاتهم الخاصة، ودورهم في التواصل مع العديد من الكيانات أو المساعدة في إعداد برامج التنفيذ الخاصة بها، ومعرفتهم بمستويات الجاهزية وقابلية التأكد. تتمتع هذه الشركات عادةً بإمكانية الوصول إلى شبكات دولية يمكنهم الاستعانة بها لتبادل الخبرات مع دول أخرى.

- ممثلو الهيئات المهنية والمؤسسات الأكاديمية، بصفتهم الجهات المسؤولة عن إعداد وتقديم التدريب للمتدربين الحاليين والمناهج الدراسية للأجيال القادمة من الطلاب.

3-2-1 — تحديد المشكلات في التشريعات واللوائح المحلية

- 55 قد يتطلب إطار إعداد التقارير التنظيمي أو القانوني في إحدى الدول تطبيق تشريعات أو لوائح أخرى قبل أن تتمكن تلك الدولة من اعتماد معايير المجلس الدولي لمعايير الاستدامة (ISSB) أو استخدامها بشكل فعال.
- 56 بالنسبة لمعايير المحاسبة الدولية لإعداد التقارير المالية (IFRS)، لاحظت المؤسسة وجود مجموعة متنوعة من نهج الاعتماد، تتراوح بين الإدراج بالإحالة، حيث يُطلب تطبيق كل معيار جديد تلقائيًا بموجب القانون أو اللوائح المحلية، إلى عمليات المصادقة التي تتطلب إجراءات محددة من الهيئات المحلية على أساس كل معيار على حدة. وفيما يتعلق باعتماد معايير المجلس الدولي لمعايير الاستدامة (ISSB) أو استخدامها بأي شكل آخر، ينبغي أن يتناول القرار الخاص بالسياسة تفاصيل عملية اعتماد هذه المعايير، سواء في بادئ الأمر أو بشكل مستمر.
- 57 قد تسهم مصادقة المنظمة الدولية لهيئات الأوراق المالية (IOSCO) على معايير المجلس الدولي لمعايير الاستدامة (ISSB) في دعم عملية صنع القرار في مختلف الدول، وتبسيط الإجراءات المتعلقة بالاعتماد الرسمي لهذه المعايير أو استخدامها بأي شكل آخر ضمن الأطر التنظيمية. وينبغي للدول مراعاة التعقيدات والتأخيرات التي قد تنشأ في سياق عملية مكررة عند النظر فيما إذا كانت معايير المجلس الدولي لمعايير الاستدامة (ISSB) توفر معلومات متسقة وقابلة للمقارنة لأسواق رأس المال.
- 58 قد تنظر الدول في اعتماد معايير المجلس الدولي لمعايير الاستدامة (ISSB) على مراحل متعددة أو استخدامها بطرق أخرى. على سبيل المثال، يمكن للدول التي ترغب في تسريع اعتماد معايير المجلس الدولي لمعايير الاستدامة (ISSB) أو استخدامها بشكل آخر، أن تضع في بادئ الأمر متطلبات للكيانات المدرجة من خلال قواعد الإدراج قبل سن تشريعات أخرى قد تكون أكثر تعقيدًا وتتطلب مشاركة عناصر مختلفة من بين المعنيين بعملية صنع السياسات في تلك الدول.
- 59 لا يمثل دور مؤسسة المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية (IFRS) ولا هدفها في تحديد مسارات الدول، كما أنها لا تمتلك خبرة واسعة في قانون الشركات أو وضع القواعد في تلك الدول. مع ذلك، اكتسبت مؤسسة المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية (IFRS)، وستواصل اكتساب الخبرة من خلال اعتماد الدول لمعايير المحاسبة الدولية لإعداد التقارير المالية ومعايير المجلس الدولي لمعايير الاستدامة (ISSB)، كما أنها تلتزم بمشاركة هذه الخبرات مع الدول أثناء عملية إعداد المسارات وتنفيذها نحو المضي قدمًا في اعتماد معايير المجلس الدولي لمعايير الاستدامة (ISSB) أو استخدامها بشكل آخر.

4-2-1 — حقوق الطبع والنشر والترخيص والترجمة

حقوق الملكية الفكرية

- 60 المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية (IFRS) هي معايير أصلية وضعتها مؤسسة المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية من خلال هيئاتها المعنية بوضع المعايير، وهما مجلس معايير المحاسبة الدولية (IASB) والمجلس الدولي لمعايير الاستدامة (ISSB). تمتلك مؤسسة المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية (IFRS) حقوق الطبع والنشر في جميع أنحاء العالم للمعايير الدولية لإعداد التقارير المالية (IFRS) بجميع اللغات التي تكون جميع الحقوق المتعلقة بها محفوظة.
- تمتلك مؤسسة المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية (IFRS) الحق الحصري في إعادة نسخ المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية (IFRS)، أو تفويض الآخرين بإعادة نسخها، أو استخدامها أو الاستناد إليها، أو الرجوع إليها في إعداد المعايير المحلية، أو ترجمتها. تقدم مؤسسة المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية (IFRS) مجموعة متنوعة من اتفاقيات وترخيص الملكية الفكرية، يستند كل منها إلى الإطار القانوني المحيط باستراتيجية اعتماد المعايير ومتطلبات اللغة في كل دولة.

61

علامات مؤسسة المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية (IFRS) التجارية مسجلة ومحمية عالميًا، ولا يجوز استخدامها دون موافقة خطية مسبقة من المؤسسة أو ترخيص مناسب.

62

تمثل حماية الملكية الفكرية لمؤسسة المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية (IFRS) أمرًا أساسيًا للحفاظ على سمعة المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية (IFRS)، وضرورية لدعم استخدامها والاعتراف بها عالميًا، ودعم رسالة المؤسسة.

63

تشجع مؤسسة المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية (IFRS) بشدة الدول على التواصل مع فريق الترجمة والاعتماد وحقوق التأليف والنشر التابع لها على tac@ifrs.org لمناقشة المتطلبات المتعلقة باستخدام الملكية الفكرية و/أو العلامات التجارية لمؤسسة المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية (IFRS) في نطاق الدولة قبل وضع خطط نهائية لاستخدام الملكية الفكرية والعلامة التجارية لمؤسسة المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية (IFRS)، وإصدار خارطة طريق للمضي قدمًا نحو اعتماد معايير المجلس الدولي لمعايير الاستدامة (ISSB) أو استخدامها بأي شكل آخر.

الترجمات

64

تُقر مؤسسة المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية (IFRS) بالدور المحوري لتوفير معايير المجلس الدولي لمعايير الاستدامة (ISSB) والمواد الداعمة لها بلغاتٍ متعددة. لذا، تسعى مؤسسة المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية (IFRS) إلى التعاون الوثيق مع الدول والمنظمات المهتمة بترجمة معايير المجلس الدولي لمعايير الاستدامة (ISSB) والمواد ذات الصلة، أو باستخدام هذه المعايير لإعداد متطلبات (أو معايير) الإفصاح المحلية المتعلقة بالاستدامة. علاوةً على ذلك، تمثل ترجمة معايير المجلس الدولي لمعايير الاستدامة (ISSB) أحد العوامل الهامة عند اتخاذ أي من الدول القرار باعتماد هذه المعايير أو استخدامها.

65

يجب أن تتسم الترجمات بجودة عالية، حيث يصب ذلك في صالح الدول التي تعتمد معايير المجلس الدولي لمعايير الاستدامة (ISSB) أو تستخدمها. لن تتمكن الدول التي تعتمد معايير المجلس الدولي لمعايير الاستدامة (ISSB) أو تسمح باستخدامها من الاستفادة من قابلية المقارنة وشفافية المعلومات التي توفرها هذه المعايير إلا إذا تُرجمت بدقة وشمولية إلى اللغات التي تتحدث بها تلك الدول.

66

للحصول على مزيد من المعلومات حول حقوق النشر والترجمة، يُرجى الرجوع إلى سياسة ترخيص مؤسسة المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية (IFRS) [بشأن إعادة نسخ وترجمة معايير المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية \(IFRS\) لأغراض اعتمادها](#).

3-1 — الموارد

1-3-1 — تحديد وتخطيط الموارد

67

قد يتطلب اعتماد معايير المجلس الدولي لمعايير الاستدامة (ISSB) أو استخدامها بأي شكل آخر موارد متخصصة وفنية للغاية. قد يشكل الوصول إلى هذه الموارد صعوبة لا سيما في الاقتصادات النامية والكيانات غير الخاضعة للمساءلة العامة.

68

مع اعتماد معايير المجلس الدولي لمعايير الاستدامة (ISSB) أو استخدامها على مستوى العالم، من المرجح أن يزداد عدد المتمرسين المحليين الذين يضطلعون بهذه المعايير ويفهمونها. ومن المتوقع أن يزداد هذا المستوى من الخبرة حتى في الدول التي لم تعتمد معايير المجلس الدولي لمعايير الاستدامة (ISSB) أو تستخدمها بأي شكل آخر، إذ قد تطبق الكيانات المحلية هذه المعايير لإعداد التقارير المالية المُعدّة للأغراض العامة التي تُستخدم في عروض الأوراق المالية على الصعيدين المحلي والدولي، أو كجزء من علاقات سلسلة التوريد الخاصة بها. إن الإلمام بالظروف المحلية هي أولى الخطوات التي يجب اتخاذها لتحديد الموارد اللازمة للمضي قدمًا في عملية الاعتماد.

2-3-1 — بناء القدرات من قبل مؤسسة المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية (IFRS)

69

توفر مؤسسة المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية (IFRS) الموارد التي قد تجدها العديد من الدول ذات أهمية، بما في ذلك [مركز المعرفة](#) الذي يجمع بين المحتوى الذي ترعاه مؤسسة المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية (IFRS) وغيرها. تتوقع مؤسسة المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية (IFRS) أن تساعد هذه الموارد الكيانات على البدء عند اعتماد معايير المجلس الدولي لمعايير الاستدامة (ISSB) أو استخدامها بأي شكل آخر ضمن نطاق اختصاصها.

70

تدعم مؤسسة المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية (IFRS) اعتماد معايير المجلس الدولي لمعايير الاستدامة (ISSB) أو استخدامها بأي شكل آخر من قبل الدول أو تطبيقها من قبل الكيانات من خلال [إطار الشراكة لبناء القدرات](#) كما أنها تعمل مع منظمات أخرى نشطة يمكنها تقديم المساعدة، مثل:

- بنوك التنمية المحلية والإقليمية؛
- مجموعات وضع المعايير الإقليمية؛ و
- الهيئات المهنية والهيئات المعنية بوضع المعايير.

71

لا يقتصر بناء القدرات لاعتماد معايير المجلس الدولي لمعايير الاستدامة (ISSB) أو استخدامها بأي شكل آخر على الكيانات والمستثمرين وشركات التأمين. كما يتعين على هيئات تنظيم الأوراق المالية والهيئات التنظيمية الاحترازية مراعاة احتياجات بناء القدرات.

72

تعتمد الثقة في نظام إعداد التقارير المالية لأي دولة على المعايير التي تحكم عملية إعداد التقارير وعلى جودة تطبيقها (النطاق التنظيمي). تحظى مؤسسة المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية (IFRS) بالعديد من البروتوكولات والترتيبات الخاصة بالعمل مع الجهات التنظيمية لدعم اعتماد معايير المجلس الدولي لمعايير الاستدامة (ISSB) واستخدامها.

القسم 2—برنامج التنفيذ التنظيمي

- 73 يتطلب تحقيق مهمة توفير معلومات قابلة للمقارنة عالميًا لأسواق رأس المال اعتمادًا واسع النطاق لمعايير المجلس الدولي لمعايير الاستدامة (ISSB) أو استخدامها بشكل آخر يتوافق مع نطاق التطبيق والتطبيق التدريجي للمتطلبات المحددة.
- 74 وبناءً على ذلك، تحرص مؤسسة المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية (IFRS) على التعاون مع الهيئات الدولية والجهات التنظيمية والسلطات المعنية الأخرى وصناع السياسات، بالإضافة إلى الجهات الفاعلة الأخرى، لتقديم محتوى تعليمي وبناء القدرات للمساعدة في اتخاذ القرارات والتخطيط لاعتماد معايير المجلس الدولي لمعايير الاستدامة (ISSB) أو استخدامها بشكل آخر. وتتعاون مؤسسة المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية (IFRS) بشكل وثيق مع المنظمة الدولية لهيئات الأوراق المالية (IOSCO) والعديد من الشركاء الآخرين من أجل إعداد برنامج يهدف إلى تعزيز فهم الجهات التنظيمية وقدراتها في مجالات الإفصاحات المتعلقة بالمنافس والاستدامة.
- 75 ستساهم الملفات التعريفية للدول ووصف النهج المتبعة في تعزيز فهم مؤسسة المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية (IFRS) لاحتياجات بناء القدرات لدى مختلف الجهات الفاعلة. ستدعم هذه المعلومات مؤسسة المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية (IFRS) في تحديد احتياجات بناء القدرات المتعلقة باللوائح التنظيمية، وتنسيق جهودها لدعم الجهات التنظيمية والسلطات المختصة الأخرى في اعتماد معايير المجلس الدولي لمعايير الاستدامة (ISSB) أو استخدامها.
- 76 تعمل مؤسسة المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية (IFRS) على تطوير برنامج التنفيذ التنظيمي (الذي يشار إليه بلفظ البرنامج) كآلية لمساعدة الجهات التنظيمية والسلطات المختصة الأخرى في إعداد مساراتها واتخاذ القرارات المتعلقة باعتماد معايير المجلس الدولي لمعايير الاستدامة (ISSB) أو استخدامها.
- 77 يهدف البرنامج إلى:
- إطلاع الجهات التنظيمية والسلطات المختصة الأخرى على الاعتبارات المتعلقة بالهياكل والعمليات والنتائج التنظيمية ذات الصلة باعتماد معايير المجلس الدولي لمعايير الاستدامة (ISSB) أو استخدامها.
 - تحديد الأساس المنطقي للسياسة العامة لاعتماد معايير المجلس الدولي لمعايير الاستدامة (ISSB) أو استخدامها، بما في ذلك الأساس المنطقي لاتباع نهج متسقة أثناء عملية الاعتماد.
 - تزويد الجهات التنظيمية والسلطات المعنية الأخرى وصناع السياسات بمعلومات واضحة حول كيفية وصف النهج المقترحة بما يتماشى مع دليل الاختصاص القضائي وكيفية مقارنة هذه النهج بالتجارب المطبقة في دول أخرى. ويشمل وصف النهج الخاصة بالدول، من بين أمور أخرى، معلومات حول الجداول الزمنية لتطبيق المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية S1 والمعيار الدولي لإعداد التقارير المالية S2 (أو المتطلبات المصممة لتوفير نتائج متسقة وظيفيًا).
- 78 وتعتزم مؤسسة المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية (IFRS)، بالتعاون مع شركائها، من خلال هذا البرنامج، توفير أدوات عملية ومواد تعليمية وبرامج لبناء القدرات لدعم الجهات التنظيمية والسلطات المعنية الأخرى في مسارها نحو اعتماد معايير المجلس الدولي لمعايير الاستدامة (ISSB) أو استخدامها. وسيعتمد البرنامج على برامج بناء القدرات والمواد التعليمية وغيرها من المواد الداعمة التي توفرها مؤسسة المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية (IFRS) بالإضافة إلى المجلس الدولي لمعايير الاستدامة (ISSB) لدعم استخدام معايير المجلس الدولي لمعايير الاستدامة (ISSB).

- 79 سيتم تصميم برامج بناء القدرات والمساعدة الفنية المتعلقة باللوائح التنظيمية للتعامل مع مختلف نُهج الاعتماد الخاصة بالدول، وشمولية خيارات الاعتماد، والجدول الزمنية لاعتماد معايير المجلس الدولي لمعايير الاستدامة (ISSB) أو استخدامها.
- 80 سيتم إعداد مواد البرنامج بما يتناسب مع وجهات نظر الجهات التنظيمية وغيرها من السلطات المختصة التي تتمتع بالصلاحيات والاختصاصات القانونية اللازمة لتحديد متطلبات الإفصاح والإطار المطبق على الكيانات الخاضعة للمساءلة العامة التي تقدم التقارير المالية المُعدّة للأغراض العامة. وفي معظم الحالات، يقع الاختصاص على عاتق سلطات أسواق رأس المال وهيئات تنظيم الأوراق المالية. كما ستراعي المواد آراء السلطات الأخرى المُعتمدة، مثل سلطات الرقابة الاحترازية وهيئات الاستقرار المالي. وستعمل هذه المواد على إضفاء المزيد من اليسر على دراسة معايير المجلس الدولي لمعايير الاستدامة (ISSB) واعتمادها وتطبيقها، وذلك من خلال مساعدة الجهات التنظيمية وغيرها من السلطات المختصة، وتسهيل انضمام الكيانات بشكل واضح وفعال، وتطبيق الإشراف بشكل تدريجي وفعال. سيتم أيضًا النظر في إدخال خدمات التأمين والإشراف ذي الصلة.
- 81 نشرت مؤسسة المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية (IFRS) مخططًا لبرنامج التنفيذ التنظيمي، يقدم لمحة عامة عن محتوى البرنامج وكيفية دعم مكوناته للهيئات التنظيمية والسلطات الأخرى ذات الصلة. سيتم الانتهاء من إعداد هذه المكونات والمواد التعليمية خلال الأشهر القادمة، بناءً على الاحتياجات التي تم تحديدها من خلال تواصل مؤسسة المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية (IFRS) وشركائها مع مختلف الدول.

القسم 3 — خصائص ووصف النهج المستخدمة لدى الدول لاعتماد معايير المجلس الدولي لمعايير الاستدامة (ISSB) أو استخدامها

3-1 — فوائد الشفافية والوضوح فيما يتعلق بالنهج الخاصة بالدول

- 82 شكّل نشر المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية S1 والمعيار الدولي لإعداد التقارير المالية S2 في يونيو 2023 علامة فارقة وخطوة أولى نحو صياغة لغة عالمية موحدة للإفصاحات المالية المتعلقة بالاستدامة، لاستخدامها في أسواق رأس المال. يُعدّ اعتماد معايير المجلس الدولي لمعايير الاستدامة (ISSB) أو استخدامها بأي شكل آخر، في الوقت المناسب وبشكل متنسق وشامل، أمرًا بالغ الأهمية لتوفير المعلومات المتعلقة بالمخاطر والفرص المرتبطة بالاستدامة، بما يُمكن من اتخاذ قرارات استثمارية مستنيرة، وتحقيق مستوى الاتساق والمقارنة العالمي الذي تحتاجه الأسواق والمستثمرون على حدٍ سواء.
- 83 لضمان توفير الشفافية والوضوح في الأسواق، ترى مؤسسة المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية (IFRS) أن أسواق رأس المال والهيئات التنظيمية والسلطات المعنية الأخرى والجهات الفاعلة الأخرى يمكنها الاستفادة من الاطلاع على المعلومات المتعلقة بالخطوات التي تتخذها الدول في مسارها نحو اعتماد هذه المعايير.
- 84 أوضحت المنظمة الدولية لهيئات الأوراق المالية (IOSCO) في أولويات مجلس إدارتها - برنامج العمل 2023-2024 أن فريق عمل التمويل المستدام التابع لها "سيراجع كيفية استخدام مختلف الدول للمعايير الجديدة، وسيتخذ مبادرات إضافية للمراقبة وبناء القدرات، حسب الحاجة". في تحديثها لبرنامج عمل المنظمة الدولية لهيئات الأوراق المالية 2023-24 (IOSCO): أشارت خطة عمل المنظمة الدولية لهيئات الأوراق المالية (IOSCO) خلال الفترة ما بين مارس 2024 إلى مارس 2025 إلى أن عام 2024 سيشهد استمرار التعاون مع المجلس الدولي لمعايير الاستدامة (ISSB) في مجال بناء القدرات، حيث تدرس الدول المعنية سبل اعتماد معايير المجلس الدولي لمعايير الاستدامة S1 (ISSB) وS2 وتطبيقها والاستفادة منها". كما أشارت المنظمة، في سياق مشروعها حول "تطبيق الأسواق الناشئة للمعايير الدولية للإفصاحات المؤسسية المتعلقة بالاستدامة"، إلى أن "المنظمة الدولية لهيئات الأوراق المالية تجري تقييمًا شاملاً لأعضائها لفهم مستوى جاهزية هذه الدول والخطوات التي اتخذتها لاعتماد معايير المجلس الدولي لمعايير الاستدامة (ISSB) وتطبيقها محليًا". سُسِّم نتائج هذا الاستطلاع في توجيه مبادرات برنامج بناء القدرات المزمع اتخاذها خلال عام 2024 لدعم الأعضاء.
- 85 أكد مجلس الاستقرار المالي في تقريره لعام 2023 خارطة طريق لمعالجة المخاطر المالية الناجمة عن تغير المناخ أنه "سيواصل تقديم تقارير سنوية إلى مجموعة العشرين حول التقدم المُحرز في تنفيذ الإفصاحات والتقارير من قبل الدول والشركات بما يتماشى مع المعايير الدولية".
- 86 أبدى المستثمرون وغيرهم من الجهات الفاعلة الأخرى اهتمامًا بالغًا بتوفير معلومات متعلقة بالمناخ ومعلومات أخرى متعلقة بالاستدامة قابلة للمقارنة عالميًا لأسواق رأس المال. يعمل العديد من هؤلاء المستثمرين على الساحة الدولية، ويديرون محافظ استثمارية متنوعة عالميًا، تشمل الاستثمارات في أوراق مالية لكيانات تعمل في مختلف الدول.

أكدت مشاركة مؤسسة المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية (IFRS) مع المستثمرين المحليين في العديد من الدول، والمستثمرين العالميين، بما في ذلك من خلال المجموعة الاستشارية للمستثمرين التابعة للمجلس الدولي لمعايير الاستدامة (ISSB)،⁹ على ضرورة أن يكون لدى المستثمرين القدرة على متابعة وفهم النهج المتبعة في تطبيق متطلبات الإفصاح المتعلقة بالاستدامة لدى الدول، بما في ذلك اعتماد معايير المجلس الدولي لمعايير الاستدامة (ISSB) أو استخدامها بأي شكل آخر. ومن ناحية أخرى، يؤدي الفهم السليم للنهج المختلفة لدى الدول إلى مساعدة المستثمرين على تقييم المخاطر والفرص المتعلقة بالاستدامة ومقارنتها وتسعيها فضلاً عن ضمان وضوح المعلومات المقدمة على أساس متسق وقابل للمقارنة.

أكد المستثمرون مجدداً افتقارهم للموارد اللازمة لإجراء رصد شامل في مختلف الدول.

تقر مؤسسة المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية (IFRS) بأن الدول قد تتقدم بوتيرة متفاوتة نحو تطبيق متطلبات الإفصاح المتعلقة بالاستدامة، وقد تكون في مراحل مختلفة من دورتها التنظيمية وممارسات اعتمادها. إن توضيح التوجه العام والاعتبارات التحول من شأنه أن يساعد الجهات الفاعلة على الصعيدين المحلي والعالمي على التفاعل بشكل مناسب مع الدول في المراحل الأولى من خارطة الطريق.

يهدف وصف النهج المتبعة في مختلف الدول لتطبيق متطلبات الإفصاح المتعلقة بالاستدامة - بما في ذلك اعتماد معايير المجلس الدولي لمعايير الاستدامة (ISSB) أو استخدامها بأي شكل آخر إلى توفير المعلومات للدول التي تسعى للحصول على التوجيه والدعم، وكذلك لأسواق رأس المال والجهات الفاعلة الأخرى التي ترغب في فهم التقدم المحرز. كما يمكن لهذه الأداة أن تساعد الدول الراغبة في التعلم والاستفادة من تجارب الدول الأخرى في اعتماد معايير المجلس الدولي لمعايير الاستدامة (ISSB) أو استخدامها بأي شكل آخر.

تري مؤسسة المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية (IFRS) أن هناك العديد من الفوائد التي تترتب على توفير مزيد من الشفافية والوضوح من خلال وصف النهج المتبعة في مختلف الدول والتقدم المحرز نحو تطبيق متطلبات الإفصاح المتعلقة بالاستدامة، بما في ذلك اعتماد معايير المجلس الدولي لمعايير الاستدامة (ISSB) أو استخدامها بأي شكل آخر. وتشمل هذه المزايا ما يلي:

- تزويد أسواق رأس المال والجهات التنظيمية والسلطات الأخرى ذات الصلة والجهات الفاعلة الأخرى بمزيد من التفاصيل والدقة حول مجموعة النهج التي قد تتبعها الدول فيما يتعلق بفرض متطلبات الإفصاح المتعلقة بالاستدامة، بما في ذلك اعتماد معايير المجلس الدولي لمعايير الاستدامة (ISSB) أو استخدامها بأي شكل آخر؛
- دعم الهيئات التنظيمية والسلطات الأخرى ذات الصلة في تحديد الدول التي تتبع نهجاً قضائياً مشابهاً، مما يمكنهم من تقديم الدعم المتبادل وتبادل الخبرات إما على المستوى الثنائي أو من خلال الهيئات الدولية أو الإقليمية، و
- دعم مؤسسة المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية في تحديد احتياجات بناء القدرات وتنسيق جهودها لدعم اعتماد معايير المجلس الدولي لمعايير الاستدامة (ISSB) أو استخدامها على الصعيد العالمي.

9 تتوفر معلومات حول المجموعة الاستشارية للمستثمرين التابعة للمجلس الدولي لمعايير الاستدامة (ISSB) عبر الموقع الإلكتروني لمؤسسة المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية (IFRS): <https://www.ifrs.org/groups/issb-investor-advisory-group>

2-3 — الملفات التعريفية للدول بالإضافة إلى أوصاف النهج المتبعة لدى الدول

92

لتحقيق الفوائد المنصوص عليها في القسم 3-1—فوائد الشفافية والوضوح فيما يتعلق بالنهج الخاصة بالدول، تخطط مؤسسة المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية (IFRS) لإعداد ملفات تعريفية للدول ذات مستوى رفيع ونشرها، مسترشدة في ذلك بالمناقشات الثنائية مع الدول. سيتم إعداد هذه الملفات التعريفية باستخدام المزايا الموضحة في القسم 3-3—مزايا النهج الخاصة بالدول وسيتم إعدادها عند الانتهاء من النهج الخاص بالدول فيما يتعلق بالإبلاغ عن الاستدامة وعندما لم تعد هناك حاجة إلى إجراء المزيد من المشاورات - أي عند إعلان الدول هذا الأمر بطريقة رسمية أو عند وضع اللمسات الأخيرة على قراراتها بشأن اعتماد معايير المجلس الدولي لمعايير الاستدامة (ISSB) أو استخدامها أو حال فرض متطلبات الإفصاح المتعلقة بالاستدامة.¹⁰ ستتضمن الملفات التعريفية الخاصة بالدول معلومات حول:

- **الهدف المحدد** الذي تسعى إليه الدولة فيما يتعلق بمتطلبات الإفصاح عن الاستدامة، بما في ذلك اعتماد معايير المجلس الدولي لمعايير الاستدامة (ISSB) أو استخدامها بأي شكل آخر، أو فرض متطلبات ذات نتائج وظيفية متوافقة. قد يعكس هذا الهدف ما يلي: (أ) المرحلة النهائية في خارطة الطريق الخاصة بالدولة نحو المضي قدماً في وضع متطلبات الإفصاح عن الاستدامة،¹¹ أو (ب) المتطلبات التي تم فرضها بالفعل بموجب القانون أو اللوائح، ولكن سيطالب من الكيانات تطبيقها في وقت لاحق؛ و
- يُراعى في إعداد الملف التعريفي للدولة أحدث المعلومات حول متطلبات الإفصاح المتعلقة بالاستدامة في كل دولة، بما في ذلك اعتماد معايير المجلس الدولي لمعايير الاستدامة (ISSB) أو استخدامها بأي شكل آخر، والتي يلزم أو يُسمح للكيانات في تلك الدولة بتطبيقها وقت نشر الملف التعريفي للدولة.

93

ستُسهّم دراسة مؤسسة المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية (IFRS) لخصائص النهج المتبعة في الدول في إعداد الملفات التعريفية للدول ووصف موجز شامل لنهج كل دولة.

94

سيتم إعداد الملفات التعريفية للدول بالتعاون مع الجهات التنظيمية والسلطات الأخرى ذات الصلة في هذه الدول، وستتطلب تحليلاً معمقاً للنهج المتبع في كل دولة. ستصنف الملفات التعريفية للدول نطاق النهج الخاص بالدولة، بما في ذلك أي انحرافات أو تعديلات تكون مغايرة لمعايير المجلس الدولي لمعايير الاستدامة (ISSB).

95

سيُمكن نشر الملفات التعريفية الخاصة بكل دولة، بالإضافة إلى ملخصات شاملة، الجهات المعنية من فهم مدى دعم متطلبات الإفصاح الجديدة لتناسق وقابلية مقارنة المعلومات المتعلقة بالمناخ وغيرها من المعلومات المتعلقة بالاستدامة التي تقدمها الكيانات للمستثمرين في مختلف الدول.

96

إلى جانب دليل الاختصاص القضائي هذا، ستدعم الملفات التعريفية للدول مؤسسة المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية (IFRS) بشكل أفضل للاضطلاع بجهودها وتنسيقها لدعم الهيئات التنظيمية الدولية والسلطات الأخرى ذات الصلة والمنظمات الدولية (بما في ذلك مجلس مراقبة مؤسسة المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية (IFRS) والمنظمة الدولية لهيئات الأوراق المالية (IOSCO) ومجلس الاستقرار المالي) في تشجيع ومراقبة اعتماد معايير المجلس الدولي لمعايير الاستدامة (ISSB) أو استخدامها بطريقة من شأنها أن تعزز المناخ المتسق والقابل للمقارنة على المستوى الدولي بالإضافة إلى الإفصاحات الأخرى المتعلقة بالاستدامة للمستثمرين.

¹⁰ يُقصد بالمحتوى المدرج في الملفات التعريفية الخاصة بالدول تقديم معلومات عامة فقط، وقد يخضع للتغيير من حين لآخر. سيتم تحديث الملفات التعريفية الخاصة بالدول بشكل دوري.

¹¹ يمكن تحقيق الهدف المحدد لكل دولة من خلال خطوة واحدة إذا ما اشترطت الدولة تطبيق متطلبات الإفصاح المتعلقة بالاستدامة في وقت واحد، أو على مراحل عبر سلسلة من الخطوات للتنفيذ في أوقات مختلفة.

3-3 — سمات النهج الخاصة بكل دولة

97

توقعت مؤسسة المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية (IFRS) في مسار الاختصاص القضائي نحو تنفيذ المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية SI والمعيار الدولي لإعداد التقارير المالية S2 - نظرة عامة على دليل الاعتماد، الصادر في يوليو 2023، بعض السمات التي سيتم أخذها في الاعتبار لفهم ووصف مناهج السلطات القضائية التي نظرت رسميًا في اعتماد معايير المجلس الدولي لمعايير الاستدامة (ISSB) أو استخدامها بأي شكل آخر، أو التي أصدرت لوائح أو متطلبات إفصاح متعلقة بالاستدامة، أو وضعت توجيهات أو توقعات بشأن الإفصاحات المتعلقة بالاستدامة.

98

عززت معايير دليل الاختصاص القضائي الأولى بشأن اعتماد معايير المجلس الدولي لمعايير الاستدامة (ISSB) أو استخدامها السمات التي ستشكل أساس وصف النهج الخاص بالدول بالإضافة إلى الملفات التعريفية للدول. وقد حددت مؤسسة المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية (IFRS) عدة سمات تساعد في فهم نهج الدول تجاه وضع متطلبات الإفصاح المتعلقة بالاستدامة، بما في ذلك اعتماد معايير المجلس الدولي لمعايير الاستدامة (ISSB) أو استخدامها بأي شكل آخر. وتتعلق هذه السمات بوضع متطلبات الإفصاح المتعلقة بالاستدامة في الإطار التنظيمي للدولة، بدلاً من تطبيق هذه المتطلبات أو استخدامها من قبل الكيانات، والذي قد يمثل في بعض الحالات أمرًا طوعيًا ولا يعكس الإطار التنظيمي.

99

تم إعداد هذه السمات لمراعاة أوجه التباين في العوامل الهيكلية والتنظيمية والمؤسسية في مختلف الدول، وإتاحة المجال لتطبيق التقدير الشخصي عند تحليل نهج كل دولة على حدة.

100

يلخص الجدول رقم 2 السمات التي تعتبرها مؤسسة المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية (IFRS) مرجعًا أساسيًا لإرشاد ووصف النهج المتبعة في مختلف الدول فيما يتعلق بفرض متطلبات الإفصاح المتعلقة بالاستدامة، بما في ذلك اعتماد معايير المجلس الدولي لمعايير الاستدامة (ISSB) أو استخدامها بأي شكل آخر.

الجدول رقم 2—سمات النهج الخاصة بكل دولة

القسم	السمة	الجانب ذو الصلة بالسمة
1-3-3	الوضع التنظيمي أو القانوني	وضع مطلب تشريعي أو تنظيمي لتطبيق معايير المجلس الدولي لمعايير الاستدامة (ISSB) أو إصدار متطلبات إفصاح متعلقة بالاستدامة
2-3-3	درجة التوافق	مدى نقل معايير المجلس الدولي لمعايير الاستدامة (ISSB) إلى الأطر التنظيمية بشكل كامل، أو في حال عدم نقلها بالكامل، درجة توافق المعايير المحلية مع معايير المجلس الدولي لمعايير الاستدامة (ISSB)
3-3-3	الكيانات المستهدفة - الكيانات الخاضعة للمساءلة العامة	مدى انطباق المتطلبات على جميع الكيانات المحلية الخاضعة للمساءلة العامة أو معظمها
4-3-3	الكيانات الخاضعة للمساءلة العامة - قطاعات السوق	عند الاقتضاء، إلى أي مدى يتم تطبيق المتطلبات على المستويات الأولى (الرئيسية أو المتميزة أو العليا) والثانية (القياسية) للكيانات الخاضعة للمساءلة العامة

القسم	الميزة	الجانب ذو الصلة من الميزة
5-3-3	وضع الإفصاحات	ما إذا كانت الإفصاحات مطلوبة لإدراجها في التقارير المالية المُعدَّة للأغراض العامة ¹²
6-3-3	الكيان المُبلَّغ	متطلبات المعلومات المالية الموحدة المتعلقة بالاستدامة
7-3-3	إعداد التقارير المزدوجة	أي متطلبات للإبلاغ المزدوج
8-3-3	تاريخ السريان	مدى إشارة المتطلبات إلى معايير المجلس الدولي لمعايير الاستدامة (ISSB) السارية حاليًا (مع ملاحظة أن المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية S1 والمعيار الدولي لإعداد التقارير المالية S2 يشملان الإعفاءات القياسية الخاصة بالتحول)
9-3-3	إعفاء خاص بالتحول	مدى وطبيعة تطبيق متطلبات محددة في معايير المجلس الدولي لمعايير الاستدامة (ISSB) وتمديد الإعفاءات القياسية الخاصة بالتحول (يشار إليها باسم "إعفاءات الاعتماد الخاصة بالتحول")
10-3-3	التعديلات الخاصة بالدول	نطاق وطبيعة التعديلات الخاصة بالدول (يتم تعريف التعديلات الخاصة بالدول على أنها تغييرات أو إعفاء من المتطلبات في معايير المجلس الدولي لمعايير الاستدامة (ISSB) بخلاف إعفاءات الاعتماد الخاصة بالتحول)
11-3-3	متطلبات الإفصاح الإضافية	ما إذا كانت الإفصاحات الإضافية الطارئة على المتطلبات تتسبب في حجب المعلومات المطلوبة بموجب معايير المجلس الدولي لمعايير الاستدامة (ISSB)

1-3-3 — الوضع التنظيمي أو القانوني

- 101 يُقر بيان المنظمة الدولية لهيئات الأوراق المالية (IOSCO) بشأن المصادقة على معايير المجلس الدولي لمعايير الاستدامة (ISSB) بأن الدول قد تستخدم طرقاً وآليات متنوعة لإدخال معايير المجلس الدولي لمعايير الاستدامة (ISSB) في أطرها التنظيمية، مع مراعاة ترتيباتها الخاصة. ويشمل ذلك آليات اعتماد معايير المجلس الدولي لمعايير الاستدامة (ISSB) أو استخدامها بشكل آخر.
- 102 في دليل الاختصاص القضائي، يُفهم اعتماد معايير المجلس الدولي لمعايير الاستدامة (ISSB) أو أي استخدام آخر لها على أنه يتطلب إجراء تنظيمياً أو قانونياً من قبل الدولة.
- 103 تعترف مؤسسة المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية (IFRS) أن تصف في الملفات التعريفية للدول متطلبات الإفصاح المتعلقة بالاستدامة المقدمة في الإطار القانوني والتنظيمي للدولة.

¹² يشير المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية S1 إلى وجود مواقع مختلفة محتملة في التقارير المالية المُعدَّة للأغراض العامة حيث يتم فيها الإفصاح عن المعلومات المالية المتعلقة بالاستدامة. يمكن إدراج الإفصاحات المالية المتعلقة بالاستدامة في تعليق الإدارة أو تقرير مماثل، عندما تُشكّل جزءاً من التقارير المالية المُعدَّة للأغراض العامة لدى الكيان. يُعد تعليق الإدارة أو التقرير المماثل تقريراً إلزامياً في العديد من الدول. قد يُعرف هذا التقرير أو يُدرج في تقارير تحمل مسميات مختلفة، مثل "تقرير الإدارة"، أو "مناقشة وتحليل الإدارة"، أو "المراجعة التشغيلية والمالية"، أو "التقرير المتكامل"، أو "التقرير الاستراتيجي".

السماح بمعايير المجلس الدولي لمعايير الاستدامة (ISSB)

- 104 يمكن للدول إدراج متطلبات الإفصاح المتعلقة بالاستدامة في أطرها القانونية والتنظيمية من خلال السماح باستخدام معايير المجلس الدولي لمعايير الاستدامة (ISSB) أو غيرها من متطلبات الإفصاح ذات الصلة بالاستدامة.
- 105 يُمكن أن يُمثل السماح باستخدام معايير المجلس الدولي لمعايير الاستدامة (ISSB) أو المتطلبات ذات النتائج الوظيفية المتوافقة خطوةً أوليةً في مسيرة اعتماد معايير المجلس الدولي لمعايير الاستدامة (ISSB) أو استخدامها بأي شكل آخر. ستتيج هذه الاستراتيجية فترة تحول يكتسب خلالها المشاركون في السوق فهمًا عمليًا لتطبيق المجلس الدولي لمعايير الاستدامة (ISSB) قبل أن تصبح إلزامية في مختلف الدول.
- 106 ويمكن لبعض الدول الأخرى السماح باستخدام معايير المجلس الدولي لمعايير الاستدامة (ISSB) أو غيرها من متطلبات الإفصاح المتعلقة بالاستدامة بشكل دائم. ويمكن منح الإذن لبعض الكيانات فقط (مثل الجهات المصدرة الأجنبية)، بينما تخضع كيانات أخرى (مثل الجهات المصدرة المحلية) لمتطلبات الإفصاح المحلية المتعلقة بالاستدامة.
- 107 تعترف مؤسسة المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية (IFRS) وصف إدخال الدولة الإذن باستخدام معايير المجلس الدولي لمعايير الاستدامة (ISSB) أو متطلبات الإفصاح الأخرى المتعلقة بالاستدامة في الملفات التعريفية الخاصة بالدولة.
- 108 تخطط المؤسسة لمراقبة تنفيذ وتطبيق معايير المجلس الدولي لمعايير الاستدامة (ISSB) أو المتطلبات ذات النتائج الوظيفية المتوافقة بشكل دوري من قبل الكيانات في الدولة التي تسمح باستخدام معايير المجلس الدولي لمعايير الاستدامة (ISSB) وتشجع هذا الأمر. وستراقب المؤسسة بالتحديد مدى اعتماد معايير المجلس الدولي لمعايير الاستدامة (ISSB) من قبل الكيانات الخاضعة للمساءلة العامة، ووزنها النسبي بالنسبة إلى القيمة السوقية الإجمالية للدولة.
- 109 سيتم تحديث الملف التعريفي والنهج لخاص بكل دولة تسمح باستخدام معايير المجلس الدولي لمعايير الاستدامة (ISSB) أو متطلبات الإفصاح الأخرى المتعلقة بالاستدامة إذا ما طلبت الدولة خلال وقت لاحق من الكيانات تطبيق معايير المجلس الدولي لمعايير الاستدامة (ISSB) أو متطلبات الإفصاح الأخرى المتعلقة بالاستدامة وذلك بموجب القانون أو اللوائح.

2-3-3 — درجة التوافق

- 110 يُراعي وصف الدول مدى توافق الإفصاحات المدرجة ضمن المتطلبات التنظيمية للدولة مع الإفصاحات المطلوبة بموجب المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية S1 والمعيار الدولي لإعداد التقارير المالية S2.
- 111 يتناول الملف التعريفي للدولة ما يلي:
- (أ) إذا ما كانت الدولة قد أدرجت متطلبات تُنقل معايير المجلس الدولي لمعايير الاستدامة (ISSB) إلى إطارها التنظيمي من خلال فرض شرط قانوني على جميع الكيانات المحلية الخاضعة للمساءلة العامة أو معظمها لتطبيق المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية S1 والمعيار الدولي لإعداد التقارير المالية S2 وذلك على النحو الصادر من قبل معايير المجلس الدولي لمعايير الاستدامة (ISSB)؛ أو
- (ب) الحالات التي لا تُنقل فيها معايير المجلس الدولي لمعايير الاستدامة (ISSB) إلى الإطار التنظيمي للدولة بشكل كامل، درجة التوافق بين متطلبات (أو معايير) الإفصاح المحلية المتعلقة بالاستدامة والمعيار الدولي لإعداد التقارير المالية S1 والمعيار الدولي لإعداد التقارير المالية S2، وإذا ما كانت هذه المتطلبات (أو المعايير) المحلية قد تم وضعها لتحقيق نتائج متوافقة وظيفيًا مع تلك الناتجة عن تطبيق المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية S1 والمعيار الدولي لإعداد التقارير المالية S2.

3-3-3 — الكيانات المستهدفة—الكيانات الخاضعة للمساءلة العامة

- 112 عند اتخاذ قرارات السياسة العامة بشأن إدخال متطلبات الإفصاح المتعلقة بالاستدامة، تُحدد الدول الكيانات التي ستخضع لهذه المتطلبات. يتمثل هدف مؤسسة المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية (IFRS) في وضع معايير دولية لإعداد التقارير المالية تؤدي إلى توفير معلومات عالية الجودة تتسم بالشفافية وتكون قابلة للمقارنة في القوائم المالية وفي إفصاحات الاستدامة المفيدة للمستثمرين والمشاركين الآخرين في أسواق رأس المال العالمية عند اتخاذ القرارات الاقتصادية. في ضوء هذا الهدف، تُعدّ حاجة المستثمرين إلى معلومات مالية متسقة وقابلة للمقارنة تتعلق بالاستدامة العامل الأهم بالنسبة لمؤسسة المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية (IFRS) عند النظر في متطلبات أي من الدول.
- 113 لأغراض دليل الاختصاص القضائي هذا، فإن الكيانات الخاضعة للمساءلة العامة هي:
- (أ) الكيانات التي تُتداول أوراقها المالية في سوق عامة، أو الكيانات التي هي بصدد إصدار أوراق مالية للتداول في سوق عامة (وتُسمى أحيانًا بالكيانات المدرجة أو الكيانات العامة)¹³ و
- (ب) الكيانات التي تحتفظ بأصول بصفة ائتمانية لمجموعة واسعة من الأطراف الخارجية كأحد أنشطتها الرئيسية (على سبيل المثال، البنوك، والاتحادات الائتمانية، وشركات التأمين، ووسطاء/متدولي الأوراق المالية، وصناديق الاستثمار المشتركة، وبنوك الاستثمار) التي لها ثقل كبير في الدولة، بغض النظر عن هيكل ملكيتها أو وضع إدراجها.¹⁴
- 114 لأغراض دليل الاختصاص القضائي هذا، فإن الكيانات الخاضعة للمساءلة العامة لا تتضمن:
- (أ) الكيانات التي يتم تداول أوراقها المالية في الأسواق الخاصة؛
- (ب) الكيانات التي يتم تداول أوراقها المالية في أسواق الأوراق المالية العامة الصغيرة نسبيًا؛
- (ج) الكيانات التي تتميز عمومًا بقاعدة مساهمين صغيرة أو مقدار سيولة منخفض، أو التي لا تخضع لمتطلبات إفصاح شاملة لحكومة الشركات؛
- (د) الكيانات التي تحتفظ بأصول بصفة ائتمانية لمجموعة واسعة من الأطراف الخارجية كأحد أنشطتها الرئيسية، ولا تتمتع بحجم كبير في نطاق الدولة؛ أو
- (هـ) الكيانات الأخرى، مثل الكيانات الخاصة والكيانات غير الخاضعة للمساءلة العامة، التي يُشار إليها غالبًا بالشركات الصغيرة والمتوسطة.
- 115 قد تتجاوز الكيانات الخاضعة للمساءلة العامة الكيانات المدرجة في بعض الدول. علاوة على ذلك، قد لا يكون لدى بعض الدول كيانات مدرجة في سوق الأوراق المالية، ولكن قد يكون لديها العديد من المؤسسات التي تقبل الودائع (على سبيل المثال البنوك وشركات التأمين والاتحادات الائتمانية). يُحدد الملف التعريفي للدولة متطلبات الكيانات الخاضعة للمساءلة العامة حتى لو لم يكن لدى الدولة أي سوق للأوراق المالية.

13 يمكن تنظيم الأسواق العامة بموجب قوانين (مثل قانون الشركات، أو قانون المحاسبة، أو قانون الأوراق المالية) أو لوائح (مثل اللوائح التي تفرضها هيئات تنظيم الأوراق المالية).

14 تتوافق المبادئ والنهج المستخدمة لتحديد الكيانات الخاضعة للمساءلة العامة مع تعريف المساءلة العامة الوارد في معيار المحاسبة لإعداد التقارير المالية بالنسبة للشركات الصغيرة والمتوسطة. مع ذلك، يختلف التعريف لعدم إشارته إلى حجم الكيان في نطاق الدولة.

- 116 عند وصف نهج الدولة تجاه فرض متطلبات الإفصاح المتعلقة بالاستدامة - بما في ذلك اعتماد معايير المجلس الدولي لمعايير الاستدامة (ISSB) أو استخدامها بأي شكل آخر - ينظر الملف التعريفي للدولة، من بين أمور أخرى، فيما إذا كانت الدولة قد أدرجت في أحد القوانين أو اللوائح ما يلي:
- (أ) متطلبات الإفصاح المتعلقة بالاستدامة لجميع الكيانات المحلية الخاضعة للمساءلة العامة أو معظمها؛ و
- (ب) السماح للكيانات المحلية و/أو الأجنبية الخاضعة للمساءلة العامة باستخدام معايير المجلس الدولي لمعايير الاستدامة (ISSB) أو غيرها من متطلبات الإفصاح المتعلقة بالاستدامة.
- 117 ينظر الملف التعريفي للدولة في الحالات التي تشترط فيها الدولة أو تسمح باستخدام معايير المجلس الدولي لمعايير الاستدامة (ISSB) أو غيرها من متطلبات الإفصاح المتعلقة بالاستدامة للكيانات الأجنبية الخاضعة للمساءلة العامة، ولكن ليس للكيانات المحلية الخاضعة للمساءلة العامة.
- 4-3-3 — الكيانات الخاضعة للمساءلة العامة—قطاعات السوق**
- 118 تصنف العديد من الدول الكيانات الخاضعة للمساءلة العامة (التي يُشار إليها غالبًا باسم الجهات المصدرة أو المقدمة للوثائق أو المُسجلة) وفقًا لقطاعات سوق الأوراق المالية المحلية التي تعكس معايير محددة. تشمل هذه المعايير حجم الكيان، وتوجهه العابر للحدود والعالمي بناءً على قاعدة مساهميه، وحجم الأوراق المالية المتداولة لديه، أو مستويات السيولة المالية وحوكمة الشركات.
- 119 اعتمادًا على المعيار المستخدم، يمكن تصنيف الكيانات الخاضعة للمساءلة العامة إلى مستويات سوقية. على سبيل المثال:
- **المستوى الأول**—رئيسية، أو ممتازة، أو ذات الأولوية؛
 - **المستوى الثاني**—قياسية؛ أو
 - **المستوى الثالث**—النمو أو دخول السوق أو استثمار.
- 120 قد يكون لدى الدول هياكل سوقية محددة أو أنها تتبع هياكل تصنيف أو تجزئة سوقية مختلفة. يهدف مفهوم المستويين الأول والثاني إلى حصر الكيانات المدرجة الكبيرة التي تتمتع بحجم تداول كبير للأوراق المالية، وقاعدة مساهمين واسعة، وإيرادات سنوية مرتفعة.
- 121 غالبًا، تخضع الكيانات في المستويين الأول والثاني (الكيانات الرئيسية، والكيانات الممتازة، والكيانات ذات الأولوية، والكيانات القياسية) لأعلى معايير الشفافية، ويُطلب منها استيفاء متطلبات إفصاح موسعة. عادة ما تخضع الكيانات في المستوى الثالث (النمو أو الدخول أو الاستثمار) لمعايير شفافية أقل صرامة.

لأغراض دليل الاختصاص القضائي هذا، يشمل مفهوم "معظم" الكيانات الخاضعة للمساءلة العامة:

(أ) الكيانات المدرجة في دولة معينة، والمصنفة ضمن المستويين الأول والثاني، بما في ذلك الكيانات التي تحتفظ بأصول بصفة انتمائية لمجموعة واسعة من الأطراف الخارجية كأحد أنشطتها الرئيسية (مثل البنوك وشركات التأمين والاتحادات الانتمائية)، والتي تتمتع بثقل كبير في نطاق الدولة، بغض النظر عن هيكل ملكيتها أو وضع إدراجها. يهدف مفهوم "معظم" الكيانات الخاضعة للمساءلة العامة إلى تحديد حجم الكيانات فيما يتعلق بالاقتصاد أو النشاط في الدولة، بدلاً من عدد الكيانات الخاضعة للمتطلبات. ويستند هذا المفهوم إلى الوزن النسبي للكيانات المدرجة التي تشملها المتطلبات، وذلك نسبةً إلى الناتج المحلي الإجمالي للدولة أو إجمالي القيمة السوقية في مؤشر الأسهم الرئيسي.¹⁵

(ب) ولا يشمل هذا المفهوم كيانات أخرى، مثل الكيانات الخاصة والكيانات غير الخاضعة للمساءلة العامة، التي يُشار إليها غالبًا بالشركات الصغيرة والمتوسطة، أو الكيانات التي تحتفظ بأصول بصفة انتمائية لمجموعة واسعة من الأطراف الخارجية كأحد أنشطتها الرئيسية، والتي لا تتمتع بثقل كبير في نطاق الدولة. لا تُؤخذ المتطلبات والإعفاءات الممنوحة للكيانات في المستوى الثالث والكيانات الأخرى (مثل الشركات الصغيرة والمتوسطة) في الاعتبار عند وصف النهج الخاص بالدولة.

123 عند وصف نهج الدولة تجاه فرض متطلبات الإفصاح المتعلقة بالاستدامة - بما في ذلك اعتماد معايير المجلس الدولي لمعايير الاستدامة (ISSB) أو استخدامها بأي شكل آخر - ينظر الملف التعريفي للدولة، من بين أمور أخرى، فيما إذا كانت الدولة قد أدرجت في أحد القوانين أو اللوائح متطلبات إفصاح متعلقة بالاستدامة:

(أ) لجميع أو معظم الكيانات في المستويين الأول والثاني من السوق للكيانات الخاضعة للمساءلة العامة، بغض النظر عن متطلبات الكيانات في المستوى الثالث؛ أو

(ب) التي تستحوذ على جميع الكيانات المدرجة الكبيرة أو معظمها التي لديها حجم كبير من الأوراق المالية المتداولة، وقاعدة كبيرة من المساهمين وإيرادات سنوية مرتفعة.

124 لا يتم النظر في المتطلبات المنصوص عليها في القانون أو اللوائح للكيانات في المستوى الثالث، أو للكيانات غير الخاضعة للمساءلة العامة، أو للكيانات الأخرى مثل الشركات الصغيرة والمتوسطة، عند وصف النهج أو الملف التعريفي الخاص بالدولة.

3-5 — وضع الإفصاحات

125 تهدف الإفصاحات المقدمة وفقاً لمعايير المجلس الدولي لمعايير الاستدامة (ISSB) إلى تلبية احتياجات المستثمرين، بحيث تكون المعلومات المفصّل عنها مفيدة لهم عند اتخاذ قراراتهم بشأن توفير الموارد للكيان.

126 تم إعداد الإفصاحات المطلوبة بموجب المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية S1 والمعيار الدولي لإعداد التقارير المالية S2 لكي يتم إدراجها في التقارير المالية المُعدّة لأغراض العامة. وفقاً لذلك، يتطلب المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية S1 تقديم المعلومات كجزء من هذه التقارير.

15 يتم تحديد الوزن النسبي للكيانات المدرجة بناءً على قيمتها السوقية للأسهم، التي تشير إلى إجمالي القيمة السوقية للأسهم للكيانات التي بلغ متوسط تداول أسهمها العادية في الأسواق الثانوية على مدى خمس سنوات.

127 يوضح الملف التعريفي للدولة إذا ما كانت الإفصاحات المالية المتعلقة بالاستدامة مطلوبة أو مسموحًا بتقديمها كجزء من التقارير المالية المُعدَّة للأغراض العامة.¹⁶

128 لا يتضمن الملف التعريفي الخاص بالدولة المعلومات المطلوبة أو المسموح بها بموجب قوانين الدول لتقديمها خارج نطاق التقارير المالية المُعدَّة للأغراض العامة. لا تُؤخذ هذه المعلومات في الاعتبار عند وصف النهج الخاص بالدولة.

6-3-3 — الكيان المُبلَّغ

129 يتطلب المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية S1 أن تكون الإفصاحات المالية المتعلقة بالاستدامة لنفس الكيان المُبلَّغ مثل القوائم المالية ذات الأغراض العامة. تنص الفقرة ب38 من المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية S1 على ما يلي:

على سبيل المثال، توفر البيانات المالية الموحدة المعدة وفقًا لمعايير المحاسبة الدولية لإعداد التقارير المالية (IFRS) معلومات عن الشركة الأم وشركاتها التابعة ككيان واحد مُبلَّغ. وبالتالي، ينبغي أن تُمكن الإفصاحات المالية المتعلقة بالاستدامة لهذا الكيان مستخدمي التقارير المالية المُعدَّة للأغراض العامة من فهم آثار المخاطر والفرص المتعلقة بالاستدامة على التدفقات النقدية، وإمكانية الحصول على التمويل بالإضافة إلى تكلفة رأس المال على المدى القصير والمتوسط والطويل على حدٍ سواء للشركة الأم وشركاتها التابعة.

130 سيتم أخذ متطلبات المعلومات المالية الموحدة المتعلقة بالاستدامة في الاعتبار في الملفات التعريفية الخاصة بكل دولة وفي وصف النهج المتبع في تلك الدولة. لا يتم أخذ متطلبات المعلومات المالية المنفصلة المتعلقة بالاستدامة في الاعتبار في الملف التعريفي الخاص بكل دولة وفي وصف النهج المتبع في تلك الدولة.

7-3-3 — إعداد التقارير المزدوجة

131 قد يُطلب من الكيانات الخاضعة للمساءلة العامة تأكيد امتثالها لمتطلبات (أو معايير) الإفصاح المحلية المتعلقة بالاستدامة، بالإضافة إلى تأكيد امتثالها لمعايير المجلس الدولي لمعايير الاستدامة (ISSB) (ويُشار إلى ذلك غالبًا بإعداد التقارير المزدوجة).

132 عند وصف نهج الدولة تجاه فرض متطلبات الإفصاح المتعلقة بالاستدامة - بما في ذلك اعتماد معايير المجلس الدولي لمعايير الاستدامة (ISSB) أو استخدامها بأي شكل آخر - ينظر الملف التعريفي للدولة، من بين أمور أخرى، فيما إذا كانت الدولة قد أدرجت في أحد القوانين أو اللوائح ما يلزم أو يسمح بإعداد التقارير المزدوجة. مع ذلك، فإن اشتراط التقارير المزدوجة لا يؤثر على كيفية وصف النهج المتبع في أي دولة.

8-3-3 — تاريخ السريان

133 يعتمد وصف نهج الدولة تجاه فرض متطلبات الإفصاح المتعلقة بالاستدامة - بما في ذلك اعتماد معايير المجلس الدولي لمعايير الاستدامة (ISSB) أو استخدامها بشكل آخر - على النهج الخاص بالدولة فيما يتعلق بالمتطلبات الفعالة في المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية S1 والمعيار الدولي لإعداد التقارير المالية S2 (أي أن المتطلبات المعمول بها في تلك الدولة خلال وقت وصف النهج الخاص بالدولة سيتم التعامل معها على أنها ذات صلة بالمتطلبات المعمول بها في المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية S1 والمعيار الدولي لإعداد التقارير المالية S2 على النحو الصادر من المجلس الدولي لمعايير الاستدامة (ISSB)).

16 على سبيل المثال، يوضح هذا المعيار إذا ما كان الإفصاح المالي المتعلق بالاستدامة مطلوبًا أو مسموحًا به في تعليق الإدارة أو تقرير مماثل عند إدراجه ضمن التقارير المالية المُعدَّة للأغراض العامة للكيان. انظر أيضًا الحاشية 12.

- 134 كسياسة عامة، يحدد المجلس الدولي لمعايير الاستدامة (ISSB) تواريخ السريان في معاييرها بهدف تزويد المستثمرين بمعلومات مالية متعلقة بالاستدامة تتسم بالدقة والاتساق وقابلية المقارنة. وبناءً على ذلك، فإن تمديد تاريخ سريان معايير المجلس الدولي لمعايير الاستدامة (ISSB) في أي دولة، بما يتجاوز التاريخ المحدد في معيار معين، سيؤدي إلى تأخير توفير معلومات مالية متعلقة بالاستدامة تتسم بالدقة والاتساق وقابلية المقارنة للمستثمرين. وينبغي أن تنتظر الدول بعناية في هذه النتيجة.
- 135 ومع ذلك، قد تختار أي دولة تخطط لاعتماد معايير المجلس الدولي لمعايير الاستدامة (ISSB) أو استخدامها تأجيل تطبيق بعض عناصر هذه المعايير، وذلك بتمديد تاريخ سريان عنصر أو أكثر منها في تلك الدولة. وقد تشمل هذه التمديدات جميع الكيانات الخاضعة للمساءلة العامة أو معظمها، أو فئة أو أكثر من هذه الكيانات.
- 136 يُعدّ تطبيق المتطلبات المحددة في المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية S1 والمعيار الدولي لإعداد التقارير المالية S2، وما يقابله من توسيع نطاق الإعفاءات الخاصة بالتحول، جوانب مهمة تُشكل أساس وصف النهج المُتَّبَع في مختلف الدول تجاه اعتماد معايير المجلس الدولي لمعايير الاستدامة (ISSB) أو استخدامها بأي شكل آخر. ولضمان توفير معلومات قابلة للمقارنة عالميًا لأسواق رأس المال، ينبغي أن يقتصر هذا التطبيق التدريجي على الإعفاءات الخاصة بالتحول فقط.

9-3-3 — الإعفاءات الخاصة بالتحول

- 137 تتعلق الإعفاءات القياسية الخاصة بالتحول في المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية S1 والمعيار الدولي لإعداد التقارير المالية S2 بما يلي:
- **تقارير "المناخ فقط"** — يمكن المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية S1 للكيان من الإفصاح عن المعلومات المتعلقة بالمخاطر والفرص المتعلقة بالمناخ فقط (وفقًا للمعيار الدولي لإعداد التقارير المالية S2) خلال فترة التقرير السنوية الأولى التي يطبق فيها المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية S1. لا يُطلب من الكيان الإفصاح عن معلومات تتعلق بمخاطر وفرص أخرى (بخلاف المناخ) ترتبط بالاستدامة إلا بدءًا من السنة الثانية التي يُطبّق فيها المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية S1.
 - **توقيت التقرير** — يتطلب المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية S1 من الكيان الإبلاغ عن إفصاحاته المالية المتعلقة بالاستدامة في نفس الوقت الذي يتم فيه الإبلاغ عن قوائمته المالية ذات الصلة، التي تغطي نفس فترة التقرير. ومع ذلك، خلال فترة التقرير السنوية الأولى، يوفر المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية S1 إعفاءً خاصًا بالتحول ويمكن الكيان من الإبلاغ عن إفصاحاته المالية السنوية المتعلقة بالاستدامة بعد نشر القوائم المالية ذات الصلة، بالتوازي مع تقاريره المالية نصف السنوية.
 - **الإفصاحات المقارنة** — لا يُشترط الإفصاح عن المعلومات المقارنة في أول فترة تقرير سنوية يطبق فيها المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية S1 والمعيار الدولي لإعداد التقارير المالية S2. خلال السنة الثانية من الإفصاح، يجب على الكيان تقديم معلومات مقارنة عن المخاطر والفرص المتعلقة بالاستدامة، بما في ذلك المناخ. ومع ذلك، إذا قرر الكيان تطبيق الإعفاء للإفصاح عن المعلومات المتعلقة بالمخاطر والفرص المتعلقة بالمناخ فقط في أول فترة تقرير سنوية، فلا يلزمه تقديم معلومات مقارنة حول المخاطر والفرص المتعلقة بالاستدامة، باستثناء المناخ، في السنة الثانية.

● **بروتوكول غازات الدفيئة**—يتطلب المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية S2 من الكيان استخدام بروتوكول غازات الدفيئة: معيار المحاسبة والإبلاغ للشركات (2004) لقياس انبعاثات غازات الدفيئة (GHG)، ما لم تلزمه اللوائح باستخدام طريقة قياس مختلفة. ومع ذلك، يسمح المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية S2 للكيان الذي يستخدم بالفعل طريقة قياس مختلفة بالاستمرار في استخدام هذه الطريقة خلال السنة الأولى التي يطبق فيها المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية S2.

● **انبعاثات غازات الدفيئة من النطاق 3**—يسمح المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية S2 بالإعفاء الخاص بالتحول خلال فترة التقرير السنوية الأولى من الإفصاح عن انبعاثات غازات الدفيئة من النطاق 3.

138 بهدف توفير معلومات قابلة للمقارنة عالميًا لأسواق رأس المال، تنظر مؤسسة المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية (IFRS) فيما إذا كانت التسهيلات الإضافية لإعفاءات القياسية الخاصة بالتحول (المشار إليها باسم "إعفاءات اعتماد التحول") تقتصر على ما يلي:

- تقارير "المناخ فقط"؛
- توقيت التقرير؛
- بروتوكول غازات الدفيئة؛ و
- انبعاثات غازات الدفيئة من النطاق 3.

139 لغرض توفير الشفافية والوضوح للسوق بشأن التطورات المستقبلية، من الممارسات الجيدة أن توضح الدولة علنًا في خطتها أسباب إدخال تسهيلات اعتماد التحول، والأساس المنطقي لتطبيق المتطلبات تدريجيًا بما يتناسب مع اختلاف وضع الإدراج للكيانات الخاضعة للمساءلة العامة.

140 الملف التعريفي للدولة:

- (أ) النظر فيما إذا كان التنفيذ التدريجي للمتطلبات يقتصر فقط على الإعفاءات القياسية الخاصة بالتحول أو ينطوي على تأجيل أو تأخير المتطلبات الأخرى الواردة في المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية S1 والمعيار الدولي لإعداد التقارير المالية S2؛ و
- (ب) النظر في أي تمديد للإعفاءات القياسية الخاصة بالتحول ووصف مدى وطول إعفاءات الاعتماد الخاصة بالتحول.

الملفات التعريفية للدولة بالإضافة إلى أوصاف النهج المتبعة لدى الدول عند انتهاء صلاحية الإعفاءات المتعلقة باعتماد التحول أو إلغاؤها

141 عند انتهاء صلاحية الإعفاءات المتعلقة باعتماد التحول أو إلغاؤها، تقوم مؤسسة المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية (IFRS) بتحديث الملف التعريفي للدولة ووصف نهجها، مع مراعاة إذا ما كانت الدولة قد أدخلت أي تعديلات أو قدمت إعفاءات لمتطلبات أخرى منصوص عليها في المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية S1 والمعيار الدولي لإعداد التقارير المالية S2.

10-3-3 — التعديلات الخاصة بالدول

142 لأغراض دليل الاختصاص القضائي هذا، يتم تعريف التعديلات الخاصة بالدول على أنها تغييرات أو إعفاء من المتطلبات في معايير المجلس الدولي لمعايير الاستدامة (ISSB) بخلاف إعفاءات الاعتماد الخاصة بالتحول. تُعد الإعفاءات الخاصة بالتحول أو التدرج في تطبيق معايير المجلس الدولي لمعايير الاستدامة (ISSB) التي تتجاوز الأطر الزمنية المحددة، بالإضافة إلى الإعفاءات أو التعديلات الدائمة على متطلبات العناصر الواردة في هذه المعايير، تعديلات خاصة بالدول.

- 143 قد تتعارض التعديلات الخاصة بالدولة التي تجربها على متطلبات معايير المجلس الدولي لمعايير الاستدامة (ISSB)، ولا سيما تلك التي تؤدي إلى حذف أو استبعاد متطلبات منها، مع هدف تقديم معلومات مالية متعلقة بالاستدامة، تتسم بالدقة والاتساق وقابلية المقارنة، في الوقت المناسب لمستخدمي التقارير المالية المُعدّة للأغراض العامة.
- 144 تُراعي مؤسسة المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية (IFRS) طبيعة التعديلات التي تُجرى على مستوى الدولة، ومدى انتشارها، وتأثيرها، وحجمها، واستمراريتها المعلنة، عند إعدادها لأوصاف النهج المتبعة في اعتماد معايير المجلس الدولي لمعايير الاستدامة (ISSB) أو استخدامها.
- 145 من المتوقع أن تتضمن الملفات التعريفية للدول قسمًا يوضح إذا ما كانت الدولة قد أدخلت أي تعديلات على ما هو مطلوب بموجب المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية S1 والمعيار الدولي لإعداد التقارير المالية S2. سيصف كل ملف تعريف طبيعة ومدى أي تعديلات، ومن المتوقع تحديثه ليعكس إدخال متطلبات من معايير المجلس الدولي لمعايير الاستدامة (ISSB) التي لم تكن مطلوبة في البداية من قبل الدولة.
- إعادة تسمية أو إعادة تقييم معايير المجلس الدولي لمعايير الاستدامة (ISSB)**
- 146 إذا قامت أي من الدول، عند اعتماد معايير المجلس الدولي لمعايير الاستدامة (ISSB) كمعايير محلية، بإعادة تسمية أو تقييم هذه المعايير بموجب اتفاقية تعاقدية مع مؤسسة المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية (IFRS)، دون إجراء أي تعديلات أخرى عليها، فإن مثل إعادة التسمية أو التقييم هذه لا تؤثر على الملف التعريفي للدولة ووصف النهج المتبع بها.
- إلغاء أو استبعاد معالجة بديلة واردة في معايير المجلس الدولي لمعايير الاستدامة (ISSB)**
- 147 يجوز لأي دولة النظر في تقييد أو إلغاء أو استبعاد الخيارات أو التصاريح أو المعالجات البديلة المنصوص عليها في المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية S1 والمعيار الدولي لإعداد التقارير المالية S2.¹⁷ ويمكن للدولة أيضًا تحديد البديل الذي يجب استخدامه. قد يؤثر تقييد أو إلغاء أو استبعاد الخيارات على التوافق مع دول أخرى تتطلب معالجات محددة، أو مع معايير أخرى، مثل معايير مبادرة التقارير العالمية (GRI). ويمكن النظر في إلغاء أو استبعاد المعالجات البديلة عند وضع الملف التعريفي للدولة.
- 148 أدرج المجلس الدولي لمعايير الاستدامة (ISSB) في المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية S1 والمعيار الدولي لإعداد التقارير المالية S2 مفهوم "المعلومات المعقولة والمدعومة المتاحة في تاريخ التقرير دون تكلفة أو جهد غير مبررين"، وهو مفهوم مستمد من مفهوم مماثل في معايير المحاسبة الدولية لإعداد التقارير المالية. يهدف هذا المفهوم إلى مساعدة الجهات على تحديد معايير نوع المعلومات التي تحتاج إلى أخذها في الاعتبار، والجهد المبذول للحصول عليها، لدعم الإفصاحات. يمكن للدولة القيام بما يلي:
- إلغاء الإعفاء من مراعاة التكلفة أو الجهد غير المبررين لبعض الجهات أو القطاعات المعينة؛
 - تقديم المزيد من الإرشادات والسياق لتطبيق اعتبارات التكلفة أو الجهد غير المبررين؛ أو
 - طلب الإفصاح عن معلومات كان من الممكن الإفصاح عنها وفقًا لتقدير الكيان عند تطبيق المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية S1 أو المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية S2.

17 على سبيل المثال، قد تختار دولة ما النظر في إلغاء أو استبعاد بعض مصادر التوجيه في المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية S1 لتحديد المخاطر والفرص المتعلقة بالاستدامة، أو الحد من بدائل أساليب قياس انبعاثات غازات الدفيئة عند تطبيق المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية S2، مما يتطلب اللجوء إلى بروتوكول غازات الدفيئة في جميع الظروف.

149 يُؤخذ في الاعتبار إلغاء هذه الإعفاءات أو تقييدها عند وضع الملف التعريفي للدولة، ولن يؤثر هذا الأمر على وصف النهج المتبع لدى الدولة طالما لا يتعارض الإلغاء أو التقييد مع متطلبات المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية S1 أو المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية S2، أو أنه يساهم في حجب المعلومات المطلوبة بموجب هذين المعيارين.

150 يتطلب المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية S1 والمعيار الدولي لإعداد التقارير المالية S2 من الكيان تقديم معلومات كمية عن الآثار المالية الحالية والمتوقعة والمعلومات ذات الصلة ما لم يكن "غير قادر على القيام بذلك"، وفي هذه الحالة يُطلب من الكيان تقديم معلومات نوعية. بالإضافة إلى ذلك، ولا سيما فيما يتعلق بالآثار المالية المتوقعة، قرر المجلس الدولي لمعايير الاستدامة (ISSB) أنه ينبغي على الكيان مراعاة مهاراته وقدراته وموارده عند تحديد ما إذا كان "قادرًا" على تقديم معلومات كمية. يجوز لأي دولة النظر في تقديم إرشادات إضافية لتطبيق هذه المتطلبات، ولها أن تحدد المعايير التي تساعد في تقييم قدرة الكيان على توفير معلومات كمية بناءً على مهاراته وقدراته وموارده، وطالما أن هذه الإرشادات الإضافية لا تتعارض مع معايير المجلس الدولي لمعايير الاستدامة (ISSB)، فإن تقديمها من قبل أي دولة لا يؤثر على وصف نهجها.

11-3-3 — متطلبات الإفصاح الإضافية

151 تدعم معايير المجلس الدولي لمعايير الاستدامة (ISSB) الكيانات الخاضعة للمساءلة العامة في تلبية احتياجات المستثمرين، بحيث تكون المعلومات المفصّل عنها مفيدة في اتخاذ القرارات المتعلقة بتوفير الموارد للكيان. كما يجوز لأي دولة إلزام الكيانات الخاضعة للمساءلة العامة بتقديم معلومات حول الأمور المتعلقة بالاستدامة، أو قد تختار طوعية الإبلاغ عنها، وذلك بهدف تلبية احتياجات المعلومات لأصحاب المصلحة من غير المستثمرين. كذا للدول أن تقرر فرض متطلبات إضافية للإفصاح عن الاستدامة على الكيانات الخاضعة للمساءلة العامة، وذلك لتلبية متطلباتها الخاصة أو احتياجات الجهات الفاعلة على نطاق أوسع. ولا تؤثر متطلبات الإفصاح الإضافية على وصف النهج المتبع في الدولة طالما أنها لا تحجب المعلومات التي تتطلبها معايير المجلس الدولي لمعايير الاستدامة (ISSB) لتلبية احتياجات المستثمرين.

152 في الحالات التي تحجب فيها متطلبات الإفصاح الإضافية المتعلقة بالاستدامة المعلومات التي تتطلبها معايير المجلس الدولي لمعايير الاستدامة (ISSB)، وذلك عقب مناقشات ثنائية مع الدولة ووفقاً لفهم مؤسسة المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية (IFRS)، فإن هذا الظرف سيؤثر في كيفية وصف النهج المتبع في الملف التعريفي للدولة.

153 يُلزم المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية S1 الكيانات التي تُبلغ عن إفصاحاتها المالية المتعلقة بالاستدامة وفقاً لمعايير المجلس الدولي لمعايير الاستدامة (ISSB) بتقديم بيان امتثال صريح وغير مشروط. لا يمكن تأكيد الامتثال لمعايير المجلس الدولي لمعايير الاستدامة (ISSB) إلا إذا كان الكيان يمثل لجميع متطلبات هذه المعايير. ويكون لدى الكيانات التي تطبق جميع المتطلبات في معايير المجلس الدولي لمعايير الاستدامة (ISSB) (هذه الكيانات فقط) القدرة على تأكيد الامتثال لهذه المعايير وفق ما هو صادر عن المجلس.

3-4 — النهج المتبعة في الدولة لاعتماد معايير المجلس الدولي لمعايير الاستدامة (ISSB) أو استخدامها بشكل آخر

يركز وصف النهج الخاصة بالدولة والتقدم المحرز نحو توفير معلومات قابلة للمقارنة عالميًا من خلال اعتماد معايير المجلس الدولي لمعايير الاستدامة (ISSB) أو استخدامها على ما يلي:

(أ) الدول التي:

- اعتمدت معايير المجلس الدولي لمعايير الاستدامة (ISSB) أو استخدمتها بشكل آخر؛ أو
- فرضت متطلبات إفصاح أخرى متعلقة بالاستدامة؛

(ب) الدول التي بصدد:

- اعتماد معايير المجلس الدولي لمعايير الاستدامة (ISSB) أو استخدامها بشكل آخر؛ أو
- فرض متطلبات إفصاح أخرى متعلقة بالاستدامة؛ أو

(ج) الدول التي اتخذت خطوات نحو:

- اعتماد معايير المجلس الدولي لمعايير الاستدامة (ISSB) أو استخدامها بشكل آخر؛ أو
- فرض متطلبات إفصاح أخرى متعلقة بالاستدامة.

155 يستند وصف النهج الخاصة بالدولة والتقدم المحرز نحو تطبيق متطلبات الإفصاح المتعلقة بالاستدامة - بما في ذلك اعتماد معايير المجلس الدولي لمعايير الاستدامة (ISSB) أو استخدامها بأي شكل آخر - إلى الالتزامات المنشورة في خارطة الطريق الخاصة بالدولة أو غيرها من الوثائق المرجعية. ولكي تكون هذه الالتزامات ذات مغزى للجهات الفاعلة، فإنه يُفضل أن تتضمن جداول زمنية محددة لاعتماد معايير المجلس الدولي لمعايير الاستدامة (ISSB) أو استخدامها بأي شكل آخر، أو لتطبيق متطلبات إفصاح أخرى متعلقة بالاستدامة.

156 يتطلب وصف النهج الخاصة بالدولة تحليلاً لكل سمة تمت مناقشتها في القسم 3.3—سمات النهج الخاصة بكل دولة. لذا، يستند الوصف إلى تحليل شامل للأثر الكلي لجميع السمات، بدلاً من تحليل كل سمة على حدة.

157 يمكن أن تتخذ استراتيجيات فرض متطلبات الإفصاح المتعلقة بالاستدامة في الأطر التنظيمية العديد من الأشكال، بما في ذلك الاستخدام المباشر لمعايير المجلس الدولي لمعايير الاستدامة (ISSB)، أو تطبيق متطلبات (أو معايير) محلية تم وضعها مع الإشارة إلى المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية S1 والمعيار الدولي لإعداد التقارير المالية S2 بشكل صريح. يجوز لأي دولة أيضاً أن تُصدر متطلبات (أو معايير) محلية قد تُشير إلى المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية S1 والمعيار الدولي لإعداد التقارير المالية S2 ولكنها لا تتضمن محتوى يستند إليهما بشكل عام، وفي هذه الحالة، يُمكن تضمين هذا الأمر في الملف التعريفي الخاصة بالدولة.

158	إذا كانت استراتيجية الدولة تتضمن إحراز تقدم خلال فترة التحول، ربما عبر سلسلة من المراحل الرئيسية نحو تحقيق الهدف المحدد للدولة، فإن مؤسسة المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية (IFRS) تُحدد النهج الخاصة بكل دولة مع مراعاة ما يلي على وجه الخصوص:
	● الخطط المعلنة لاعتماد معايير المجلس الدولي لمعايير الاستدامة (ISSB) أو استخدامها بأي شكل آخر، أو إدخال متطلبات إفصاح أخرى متعلقة بالاستدامة؛ ● سلسلة الخطوات التي ستتخذها الدول بمرور الوقت نحو اعتماد معايير المجلس الدولي لمعايير الاستدامة (ISSB) أو استخدامها بشكل آخر، أو إدخال متطلبات إفصاح أخرى متعلقة بالاستدامة مع مراحل رئيسية مرحلية؛ ● آثار أي إعفاءات تتعلق بقابلية التوسع أو التحول التي تدعم فرض المتطلبات التي تعتمد معايير المجلس الدولي لمعايير الاستدامة (ISSB) أو تستخدمها بأي شكل آخر وذلك على نحو تدريجي، أو فرض متطلبات إفصاح أخرى متعلقة بالاستدامة.
	سيتم تحديث الملفات التعريفية للدول مع تقدم هذه الدول، أو مع انتهاء فترات الإعفاء الخاص بالتحول، بما يتماشى مع خططها لتحقيق الهدف النهائي في نهجها لاعتماد معايير المجلس الدولي لمعايير الاستدامة (ISSB) أو استخدامها بأي شكل آخر، أو إدخال متطلبات إفصاح أخرى متعلقة بالاستدامة.
	3-4-1 — الالتزام باعتماد معايير المجلس الدولي لمعايير الاستدامة (ISSB) أو استخدامها بشكل آخر
159	يمثل الالتزام باعتماد معايير المجلس الدولي لمعايير الاستدامة (ISSB) أو استخدامها بأي شكل آخر إحدى الاستراتيجيات التي تعكس أحد النهج الخاصة بالدول لإدخال هذه المعايير في الأطر التنظيمية خلال الفترات القادمة.
160	يُوصف نهج أي دولة بأنه "الالتزام باعتماد معايير المجلس الدولي لمعايير الاستدامة (ISSB) أو استخدامها بأي شكل آخر" عند قيام هذه الدولة بما يلي:
	● إصدار بيان للسياسة العامة يُبدي نيتها اعتماد معايير المجلس الدولي لمعايير الاستدامة (ISSB) أو استخدامها بأي شكل آخر في المستقبل المنظور؛ و ● نشر خطة عمل موثوقة لتحقيق النتيجة المستهدفة المحددة بالكامل فيما يتعلق بهذه النية.
161	لا تُعتبر النهج الخاصة بالدولة التي تتضمن إعلاناً عن النية من جانب الدولة، سواءً دون نشر خريطة عمل موثوقة تستهدف إتمام العملية أو بتاريخ إتمام لاحق لنهاية عام 2029، بمثابة "الالتزام باعتماد معايير المجلس الدولي لمعايير الاستدامة (ISSB) أو استخدامها بشكل آخر".
	3-4-2 — دمج معايير المجلس الدولي لمعايير الاستدامة (ISSB) بشكل جزئي
162	تتمثل إحدى استراتيجيات إدخال معايير المجلس الدولي لمعايير الاستدامة (ISSB) في الأطر التنظيمية في الدمج الجزئي لهذه المعايير.

يُوصف النهج الخاص بالدولة بأنه "يُدمج معايير المجلس الدولي لمعايير الاستدامة (ISSB) بشكل جزئي" إذا كانت الدولة قد أدخلت في إطارها التنظيمي متطلبات تتضمن محتوى محددًا من المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية S1 والمعيار الدولي لإعداد التقارير المالية S2، ولكن مع وجود تعديلات أخرى غير تلك التي يتم أخذها في الاعتبار في النهج الخاص بالدولة للاعتماد الكامل لمعايير المجلس الدولي لمعايير الاستدامة (ISSB) (القسم 3-4-7 — اعتماد معايير المجلس الدولي لمعايير الاستدامة (ISSB) بالكامل) بحيث لا يتم إعداد المتطلبات لتقديم نتائج متوافقة وظيفيًا مع تلك الناتجة عن تطبيق المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية S1 والمعيار الدولي لإعداد التقارير المالية S2. قد ينطبق هذا الأمر حال قيام الدولة بما يلي:

- تغيير متطلبات محددة في المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية S1 والمعيار الدولي لإعداد التقارير المالية S2؛
- تقديم إعفاء فيما يتعلق بالمتطلبات الواردة في المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية S1 والمعيار الدولي لإعداد التقارير المالية S2، أو عند اعتماد معايير المجلس الدولي لمعايير الاستدامة (ISSB) أو استخدامها بشكل غير كامل؛ أو
- اعتماد المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية S2 (أو فرض متطلبات الإفصاح التي تم إعدادها لتقديم نتائج متوافقة وظيفيًا مع تلك الناتجة عن تطبيق المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية S2) دون اعتماد (الأجزاء ذات الصلة بالمناخ من) المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية S1 (أو دون تقديم متطلبات مصممة لتقديم نتائج متوافقة وظيفيًا مع تلك الناتجة عن تطبيق تلك الأجزاء من المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية S1).

3-4-3 - السماح باستخدام معايير المجلس الدولي لمعايير الاستدامة (ISSB)

تتمثل إحدى استراتيجيات فرض متطلبات الإفصاح المتعلقة بالاستدامة في الإطار القانوني والتنظيمي لأي دولة في السماح باستخدام معايير المجلس الدولي لمعايير الاستدامة (ISSB).

يُوصف النهج الخاص بالدولة بأنه "يسمح باستخدام معايير المجلس الدولي لمعايير الاستدامة (ISSB)" إذا ما اتخذت الدولة قرارًا وحددت هدفًا قضائيًا لفرض تنظيم يسمح صراحةً ويشجع على استخدام المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية S1 والمعيار الدولي لإعداد التقارير المالية S2 (أو المتطلبات ذات النتائج المتوافقة وظيفيًا)، أو إذا أقرت هذا الإذن في لوائحها التنظيمية.

يوضح الملف التعريفي للدولة إذا ما كان السماح باستخدام معايير المجلس الدولي لمعايير الاستدامة (ISSB) أو المتطلبات ذات النتائج المتوافقة وظيفيًا يشمل الكيانات المحلية والأجنبية الخاضعة للمساءلة العامة على حد سواء، أم أنه يقتصر على الكيانات الأجنبية الخاضعة للمساءلة العامة.

بالنسبة للدول التي توصف بأنها "تسمح باستخدام معايير المجلس الدولي لمعايير الاستدامة (ISSB)"، ستراقب مؤسسة المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية (IFRS) مدى الاستيعاب والاستخدام الفعال للمعيار الدولي لإعداد التقارير المالية S1 والمعيار الدولي لإعداد التقارير المالية S2 أو المتطلبات ذات النتائج المتوافقة وظيفيًا من قبل الكيانات الخاضعة للمساءلة العامة في الدولة كما ستعمل على تحليل الاتجاهات والتطورات.

3-4-4 — اعتماد معايير المجلس الدولي لمعايير الاستدامة (ISSB) مع تحول ممتد

تتمثل إحدى الاستراتيجيات التي تتضمن قرارًا من جانب الدولة ببدء مسار والمضي قدمًا في اعتماد تدريجي أو استخدام آخر لمعايير المجلس الدولي لمعايير الاستدامة (ISSB) في الأطر التنظيمية في اعتماد معايير المجلس الدولي لمعايير الاستدامة (ISSB) مع وجود فترة تحول ممتدة.

- 169 يُوصف النهج الخاص بالدولة بأنه "اعتماد لمعايير المجلس الدولي لمعايير الاستدامة (ISSB) مع تحول ممتد" إذا كانت الدولة:
- تقوم بتنفيذ إدخال المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية S1 والمعيار الدولي لإعداد التقارير المالية S2 أو المتطلبات ذات النتائج المتوافقة وظيفيًا في إطارها التنظيمي بشكل تدريجي مع تمديد الإعفاءات القياسية الخاصة بالتحول التي سيتم إلغاؤها أو ستنتهي صلاحيتها في غضون ثلاث إلى خمس سنوات؛ أو
 - قد أدخلت إعفاءً خاصًا بالتحول من أي إشارة إلى معايير مجلس معايير المحاسبة للاستدامة (SASB) في تطبيق المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية S1، الذي هو بصدد الإلغاء أو الذي ستنتهي صلاحيته في غضون فترة تتراوح بين ثلاث إلى خمس سنوات.
- 170 لتجنب حدوث أي لبس، لا يُمكن وصف النهج الخاص بالدولة الذي يُدخل إعفاءً خاصًا بالتحول نظير أي إشارة إلى معايير مجلس معايير المحاسبة للاستدامة (SASB) بأنه "اعتماد لمعايير المجلس الدولي لمعايير الاستدامة (ISSB) مع تحول ممتد" إلا إذا كان يُطلب توفير معلومات خاصة بالقطاع.
- 3-4-5 - اعتماد معايير المجلس الدولي لمعايير الاستدامة (ISSB) مع تحول مقيد**
- 171 تتمثل إحدى الاستراتيجيات التي تعكس قرار الدولة بالتقدم نحو اعتماد معايير المجلس الدولي لمعايير الاستدامة (ISSB) بشكل تدريجي وعاجل في إطارها التنظيمي في اعتماد معايير مجلس معايير المجلس الدولي لمعايير الاستدامة (ISSB) مع تحول مقيد.
- 172 يعرف النهج الخاص بالدولة بأنه "يعتمد معايير المجلس الدولي لمعايير الاستدامة (ISSB) مع تحول محدود" إذا كانت الدولة قد قامت بإدخال المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية S1 والمعيار الدولي لإعداد التقارير المالية S2 بشكل تدريجي (أو المتطلبات ذات النتائج المتوافقة وظيفيًا) حيث تستهدف الاعتماد الكامل مع تمديدات محدودة للإعفاءات القياسية الخاصة بالتحول وسيتم إلغاء إعفاءات الاعتماد الخاصة بالتحول هذه أو ستنتهي صلاحيتها في غضون ما يتراوح بين سنة إلى ثلاث سنوات.
- 173 بالنسبة للنهج الخاصة بالدولة الموصوفة بأنها "اعتماد لمعايير المجلس الدولي لمعايير الاستدامة (ISSB) مع تحول مقيد"، تقتصر إعفاءات الاعتماد الخاصة بالتحول على:
- تقارير "المناخ أولاً"؛
 - توقيت تقديم التقارير؛
 - بروتوكول غازات الدفيئة؛ و
 - النطاق 3 انبعاثات غازات الدفيئة.
- 3-4-6 - اعتماد متطلبات المناخ في معايير المجلس الدولي لمعايير الاستدامة (ISSB)**
- 174 تتمثل إحدى الاستراتيجيات التي تعكس نهجًا خاصًا بالدولة يتم فيه اتخاذ قرار - وتحديد هدف خاص بالدولة - باعتماد متطلبات إعداد التقارير المتعلقة بالمناخ في معايير المجلس الدولي لمعايير الاستدامة (ISSB) (أو متطلبات إعداد التقارير المحلية المتعلقة بالمناخ التي تم إعدادها لتحقيق نتائج متوافقة وظيفيًا مع تلك الناتجة عن تطبيق المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية S2 بالتوازي مع-الأجزاء ذات الصلة بالمناخ في المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية S1) ضمن الأطر التنظيمية، في اعتماد متطلبات المناخ في معايير المجلس الدولي لمعايير الاستدامة (ISSB).
- 175 يعرف النهج الخاص بالدولة بأنه "يعتمد متطلبات المناخ في معايير المجلس الدولي لمعايير الاستدامة (ISSB)" إذا ما اعتمدت الدولة المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية S2 و (الأجزاء ذات الصلة بالمناخ من) المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية S1 (أو متطلبات التقارير-المحلية المتعلقة بالمناخ التي تم إعدادها لتقديم نتائج متوافقة وظيفيًا مع تلك الناتجة عن تطبيق المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية S2 بالاقتران مع الأجزاء ذات الصلة بالمناخ من المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية S1). يصف هذا النهج الخاص بالدولة تلك الدول التي قررت إدخال متطلبات-المناخ أولاً قبل النظر في أي متطلبات إفصاح لمواضيع الاستدامة خارج نطاق المناخ. لا يشمل هذا النهج الخاص بالدول الحالات التي يُعتمد فيها المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية S2 أو يُستخدم بأي شكل آخر دون تضمين الأجزاء ذات الصلة بالمناخ من المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية S1.
- 176 يصف هذا النهج الخاص بالدولة تلك الدول التي اعتمدت متطلبات كاملة وشاملة تقتصر على المخاطر والفرص المتعلقة بالمناخ، دون إدخال أي تمديد للإعفاءات القياسية الخاصة بالتحول.
- 177 يمكن وصف النهج الخاصة بالدولة بأنها "تعتمد متطلبات المناخ في معايير المجلس الدولي لمعايير الاستدامة (ISSB)" حتى إذا كان لديها إفصاحات محدودة للمتطلبات المتعلقة بالمناخ لفترة غير محددة. ستتم مراجعة دليل الاختصاص القضائي، بما في ذلك وصف هذا النهج، في غضون ثلاث سنوات بعد الانتهاء منه.

3-4-7 — اعتماد معايير المجلس الدولي لمعايير الاستدامة (ISSB) بشكل كامل

178 يمثل الاعتماد الكامل لمعايير المجلس الدولي لمعايير الاستدامة (ISSB) في الأطر التنظيمية الاستراتيجية القضائية الأكثر فعالية لتوفير معلومات قابلة للمقارنة عالميًا لأسواق رأس المال. وستواصل مؤسسة المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية (IFRS) العمل مع الجهات التنظيمية والجهات الفاعلة الأخرى لدعم مسيرتهم نحو الاعتماد الكامل لمعايير المجلس الدولي لمعايير الاستدامة (ISSB) بشكل كامل.

179 يعرف النهج الخاص بالدولة بأنه "اعتماد كامل لمعايير المجلس الدولي لمعايير الاستدامة (ISSB)" إذا كانت الدولة قد أدخلت شرطًا تشريعيًا أو تنظيميًا لجميع أو معظم الكيانات المحلية الخاضعة للمساءلة العامة لتطبيق المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية S1 والمعيار الدولي لإعداد التقارير المالية S2، أو المتطلبات ذات النتائج المتوافقة وظيفيًا، للمعلومات المالية الموحدة المتعلقة بالاستدامة كجزء من التقارير المالية المعدة للأغراض العامة مع عدم وجود إعفاءات إضافية خاصة بالتحول قيد التقدم.

180 يصف هذا النهج الخاص بالدولة:

- الدول التي اعتمدت المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية S1 والمعيار الدولي لإعداد التقارير المالية S2 بشكل مباشر؛ أو
- الدول التي قدمت متطلبات ذات نتائج متوافقة وظيفيًا.

ويشمل هذا النهج الدول التي فرضت متطلبات إفصاح متعلقة بالاستدامة تتجاوز متطلبات الإفصاح الواردة في المعيارين الدوليين لإعداد التقارير المالية S1 و S2، شريطة أن تكون قد فرضت أيضًا متطلبات ذات نتائج متوافقة وظيفيًا. وقد تكون إرشادات التوافق المتفق عليها وسيلة فعالة لتوضيح كيفية إعداد الإفصاحات لتحقيق نتائج متوافقة وظيفيًا.

181 يمكن وصف النهج الخاصة بالدولة التي تفرض متطلبات الإفصاح المحلية المتعلقة بالاستدامة (أو المعايير) المصممة لاتباع نهج التقارب بأنها "تعتمد معايير المجلس الدولي لمعايير الاستدامة (ISSB) بشكل كامل" إذا ما تم إعداد الإفصاحات المطلوبة لتقديم نتائج متوافقة وظيفيًا مع تلك الناتجة عن تطبيق المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية S1 والمعيار الدولي لإعداد التقارير المالية S2.

182 يمكن وصف النهج الخاصة بالدولة التي تفرض تعديلات خاصة بها على المعيارين الدوليين لإعداد التقارير المالية S1 و S2، التي تقتصر على جوانب محددة - مثل إلغاء الخيارات المسموح بها في المعيارين - بأنها "اعتماد كامل لمعايير المجلس الدولي لمعايير الاستدامة (ISSB)" إذا كانت المتطلبات لا تزال مصممة لتحقيق نتائج وظيفية متوافقة مع تلك الناتجة عن تطبيق المعيارين.

- 183 تم إعداد معايير المجلس الدولي لمعايير الاستدامة (ISSB) بهدف تلبية احتياجات المستثمرين من المعلومات، بحيث تكون المعلومات المُفصّل عنها بشأن المخاطر والفرص المتعلقة بالاستدامة مفيدة لهم في اتخاذ قراراتهم بشأن توفير الموارد للكيان.
- 184 يستطيع مستخدمو التقارير المالية المُعدّة للأغراض العامة تحديد إذا ما كانت هذه المعلومات متوافقة مع معايير المجلس الدولي لمعايير الاستدامة (ISSB) بسهولة أكبر إذا ما اعتمدت الدولة المعيارين الدوليين لإعداد التقارير المالية S1 و S2 بشكل مباشر.

3-5 — تأكيد الامتثال لمعايير المجلس الدولي لمعايير الاستدامة (ISSB)

- 185 يُلزم المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية S1 الكيانات التي تُبلغ عن إفصاحاتها المالية المتعلقة بالاستدامة وفقًا لمعايير المجلس الدولي لمعايير الاستدامة (ISSB) بتقديم بيان امتثال صريح وغير مشروط. لا يمكن تأكيد الامتثال لمعايير المجلس الدولي لمعايير الاستدامة (ISSB) وفق ما هو صادر عن المجلس الدولي لمعايير الاستدامة (ISSB) إلا في حال امتثال الكيان لجميع متطلبات هذه المعايير.
- 186 يعفي المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية S1 الكيان من الإفصاح عن المعلومات المطلوبة بموجب معايير المجلس الدولي لمعايير الاستدامة (ISSB)، إذا ما كان القانون أو اللوائح يحظران على الكيان الإفصاح عن تلك المعلومات. كما يعفي الكيان من الإفصاح عن معلومات تتعلق بفرصة ذات صلة بالاستدامة، والتي تتطلبها معايير المجلس الدولي لمعايير الاستدامة (ISSB) إذا كانت تلك المعلومات حساسة تجاريًا كما هو موضح في المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية S1. لا يمنع استخدام هذه الاستثناءات الكيان من تأكيد امتثاله لمعايير المجلس الدولي لمعايير الاستدامة (ISSB).
- 187 بغض النظر عن النهج الخاص بالدولة، يكون لدى الكيانات التي تطبق جميع المتطلبات في معايير المجلس الدولي لمعايير الاستدامة (ISSB) (هذه الكيانات فقط) القدرة على تأكيد الامتثال لهذه المعايير وفق ما هو صادر عن المجلس.
- 188 لتيسير فهم المستثمرين لتطبيق المتطلبات ذات الصلة بالمناخ في معايير المجلس الدولي لمعايير الاستدامة (ISSB)، يمكن للكيانات التي تمتثل لجميع المتطلبات الواردة في المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية S2 والأحكام ذات الصلة بالمناخ في المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية S1 - بما في ذلك تلك الموجودة في الدول الموصوفة بأنها "تعتمد متطلبات المناخ الواردة في معايير المجلس الدولي لمعايير الاستدامة (ISSB)" — الإعلان عن أنها تمتثل للمتطلبات المتعلقة بالمناخ في معايير المجلس الدولي لمعايير الاستدامة (ISSB).

مسرد المصطلحات

المصطلح	البيان
اعتماد معايير المجلس الدولي لمعايير الاستدامة (ISSB) أو استخدامها بشكل آخر	مجموعة النهج التي يمكن أن تتبعها إحدى الهيئات التنظيمية المختصة في أي دولة لاعتماد معايير المجلس الدولي لمعايير الاستدامة (ISSB) أو تطبيقها أو الاسترشاد بها عند فرض متطلبات الإفصاح المتعلقة بالاستدامة في الإطار القانوني والتنظيمي لتلك الدولة. يشمل هذا النطاق النهج التي تنطوي على اعتماد أو استخدام المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية S1 والمعيار الدولي لإعداد التقارير المالية S2 بشكل مباشر، بالإضافة إلى فرض متطلبات الإفصاح المحلية المتعلقة بالاستدامة (أو المعايير) التي تم إعدادها لتقديم نتائج متوافقة وظيفياً مع تلك الناتجة عن تطبيق المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية S1 والمعيار الدولي لإعداد التقارير المالية S2.
التعديلات الخاصة بالدولة	التغييرات أو الإعفاء من المتطلبات في معايير المجلس الدولي لمعايير الاستدامة (ISSB) بخلاف إعفاءات اعتماد التحول.
الملفات التعريفية للدول	الملفات التعريفية التي تصف الحالة بالإضافة إلى التقدم المحرز نحو فرض متطلبات الإفصاح المتعلقة بالاستدامة - بما في ذلك اعتماد معايير المجلس الدولي لمعايير الاستدامة (ISSB) أو استخدامها. تسترشد الملفات التعريفية للدول بالمناقشات الثنائية مع الولايات القضائية الفردية وستصف نهج محددة خاصة بالدول.
الكيانات الخاضعة للمساءلة العامة	الكيانات التي يتم تداول أوراقها المالية في سوق عامة أو الكيانات التي تمضي قدماً في عملية إصدار أوراق مالية للتداول في سوق عامة (تسمى أحياناً الكيانات المدرجة أو الكيانات العامة) والكيانات التي تحتفظ بأصول بصفة انتمائية لمجموعة واسعة من الأطراف الخارجية كأحد أنشطتها الرئيسية (على سبيل المثال، البنوك، والاتحادات الانتمائية، وشركات التأمين، ووسطاء/متداولي الأوراق المالية، وصناديق الاستثمار المشتركة، وبنوك الاستثمار) التي لها ثقل كبير في الدولة، بغض النظر عن هيكل ملكيتها أو وضع إدارتها.
المتطلبات ذات النتائج المتوافقة وظيفياً	متطلبات الإفصاح المحلية المتعلقة بالاستدامة (أو المعايير) التي تم وضعها لتقديم نتائج متوافقة وظيفياً مع تلك الناتجة عن تطبيق المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية S1 والمعيار الدولي لإعداد التقارير المالية S2.
الإعفاءات القياسية الخاصة بالتحول	تقتصر الإعفاءات الخاصة بالتحول في المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية S1 والمعيار الدولي لإعداد التقارير المالية S2، التي لا تتوفر إلا لفترة التقرير السنوية الأولى، على: (أ) تقارير "المناخ فقط"؛ (ب) توقيت التقرير؛ (ج) بروتوكول غازات الدفيئة؛ و (د) انبعاثات غازات الدفيئة من النطاق 3.
إعفاءات الاعتماد الخاصة بالتحول	امتدت الإعفاءات القياسية الخاصة بالتحول إلى ما بعد فترة التقرير السنوية الأولى.

IFRS®



Foundation

Columbus Building
7 Westferry Circus
Canary Wharf
London E14 4HD, UK

+44 (0) 20 7246 6410 هاتف

sustainability_licensing@ifrs.org البريد الإلكتروني

ifrs.org